مجلة الدراسات الإسلامية، المجلد 27، العدد (2)، ص ص 99 - 135، الرياض (2015م/ 1436هـ)

الأحاديث الواردة فيمن «لَيْسَ مِنَّا» في الكتب الستة

جمع ودراسة

عادل بن عبد الشكور الزرقي*

جامعة الملك سعود

(قدم للنشر في 09/ 01/ 1436هـ؛ وقبل للنشر في 15/ 02/ 1436هـ)

«**البحث مدعوم من مركز البحوث بكلية التربية بجامعة الملك سعود**»

المستخلص: يعنى هذا البحث بجمع الأحاديث الواردة في الكتب الستة عن موضوع هام في السنة النبوية، وهو ما وصف النبي ﷺ صاحبه أنه ليس منا. مع دراستها من حيث الثبوت والضعف وبيان معانيها،مع ذكر علل أسانيدها، ومتابعاتها وشواهدها عند الحاجة، مرتبة على حروف المعجم، مع مقدمة تبين معنى هذا الحكم.

الكلمات المفتاحية: ليس منا، فليس منا، الكتب الستة.

The Hadiths Containing the Phrase "Laisa Minnaa" in the Six Books of Hadith

Adel Abd alShakoor Al Zuragi*

King Saud University

(Received 02/11/2014; accepted for publication 07/12/2114.)

Abstract: This research is concerned with the study of the Hadiths mentioned in "Al-Kutub Assittah" (the Six Books of Hadith) that contain the Arabic phrase "laisa minnaa" (He is not considered one of us …"); the phrase describes a particular person as excluded from the fold of committed Muslims. The research aims to identify the Hadiths containing the phrase, to gather scholarly views on the identified Hadiths and to explore the intended meanings in the Hadiths. It identifies and ranks the Hadiths in terms of validity, reliability and meaning as well as the weakness or strength of the chain of narrators. The research also studies related supporting evidences wherever necessary. The research recommends that great care be given to understanding such negative phrases, especially in the study of Hadith statements.

Keywords: "Laisa minnaa … (He is not considered one of us …)" – Al-Kutub Assittah (the Six Hadith Books) – Hadith ranks –.

(*) أستاذ مشارك، قسم الدراسات الإسلامية،
كلية التربية، جامعة الملك سعود
الرياض، المملكة العربية السعودية، ص.ب (2458) الرمز (11451)

(*) Associate Professor, Department of Islamic Studies,
College of Education, King Saud University
Riyadh, KSA, p.o box:2458, Postal Code:11451

البريد الإلكتروني: *e-mail: alzuragi@gmail.com*

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، وعلى آله وصحبه، وسلَّم تسليمًا كثيرًا، وبعد.

فهذه جملة من أحاديث النبي ﷺ، ذكر فيها جملة من صفاتٍ مذمومةٍ حَريٍّ بكل مؤمن تجنبها، والحذر منها، ورتَّب ﷺ على من اتصف بشيء منها أنه: **ليس منا**.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة مستقلة منشورة تجمع أحاديث هذا البحث، مع أهمية الموضوع المرتبط بالعقيدة والفقه.

حدود البحث:

نظرًا لكثرت الأحاديث الواردة بلفظة «ليس منا»، وتشعب طرقها - حيث بلغت خمسين متنًا، وردت بطرق تزيد على مائتي طريقٍ - فقد اقتصرت في هذا البحث على جمعها من الكتب الستة فقط، وهي: الصحيحان، والسنن الأربعة، وبلغت ستة عشر متنًا، بتسعٍ وثمانين طريقًا.

أهداف البحث:

1 - جمع الأحاديث الواردة في الموضوع، والحكم عليها.

2 - جمع أقوال العلماء على هذه الأحاديث قبولًا أو ردًا.

3 - بيان معنى النفي الوارد في هذه الأحاديث.

منهج البحث:

سرت في هذا البحث على المنهج الاستقصائي، مصحوبًا بالنقد والتعليل.

إجراءات البحث:

1 - جعلت البحث في فصلين اثنين.

2 - خصصت الفصل الأول لفقه قوله: «ليس منا»، وما تضمنه من معانٍ، واختلاف العلماء فيه. والفصل الثاني لأحاديث البحث.

3 - بدأت بالمتن، ثم اسم راويه من الصحابة، ثم السند إليه، فالنقد والدراسة والترجيح عند الحاجة.

4 - رتبت الأحاديث على حروف المعجم.

5 - رتبت الرواة من الصحابة على حروف أسمائهم، وأخرت الكنى والمبهمين، وبعدهم النساء.

6 - فرَّعت حديث الصحابي الواحد إلى طرق عند الحاجة لذلك، ولو كان أحدها خارج الكتب الستة، طالما أن الصحابي نفسه هو راويه.

7 - أنهيت البحث بخاتمة موجزة لأهم النتائج والتوصيات، ثم فهارس المراجع.

خطة البحث:

1 - اقتصرت على ما فيه لفظة «منَّا» دون سائر الألفاظ المقاربة كلفظة «مني»، أو «من أمتي».

2 - علقت على الحديث بتوضيح معناه الإجمالي من حيث النفي، من كلام العلماء السابقين.

3 – لم ألتزم منهجًا في ترتيب الطرق عن الصحابي الواحد لقلتها غالبًا.

4 – خرجت الأحاديث بالإحالات في الهامش من مصادر الحديث مرتبة على وفيات أصحابها غالبًا.

5 – اقتصرت على الصحيحين – في السند الواحد – إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما، وما خرج عنهما توسعت فيه غالبًا، من مصادر أخرى غير السنن.

6 – بدأت في الطرق بالراوي الذي عليه المدار، أو الذي يكون علة للحديث غالبًا.

7 – إذا كان الراجح في الحديث أنه معلٌّ ذكرت له أقوى شاهد إن وجدت، وإن لم يصح المتن به.

8 – اكتفيت ببيان حال الراوي المضعَّف عن الحكم على مروِّيه غالبًا.

9 – ذكرت في الراوي ما يحتاج إليه في نقد مرويه فحسب.

10 – اقتصرت في تدوين الحكم على الراوي على «التقريب»، فإن احتاج الراوي إلى مزيد بحث حكمت عليه اعتمادًا على «التهذيب»، فإن لم أجده فيهما فـ «لسان الميزان» – وكلها لابن حجر –، وربما خرجت عن هذه الكتب الثلاثة لسبب يقتضيه، مع مراعاة الاتصال والعلل.

11 – اقتصرت في النقول غالبًا على كلام علماء القرون الخمسة الأولى – مرتبة على وفياتهم – تجنبًا للإطالة بدون حاجة، وربما نزلت لمن بعدهم إذا كان القول مفيدًا، ولم أجد غيره، وهذا في الفصل الثاني.

12 – شرحت الألفاظ الغريبة أو المشكلة بإيجاز، أيضًا.

13 – إذا أهملت بيان الحكم على السند أو الحديث فهو صحيح عندي.

14 – أهملت بيان الفروق بين الرواة في المتن إلا ما كان مؤثرًا في موضوع البحث.

وختامًا، اللهَ أسألُ أن يوفِّقنا لصالح الأعمال، وأن يجنبنا سيئها، وأن يجعلنا صالحين مصلحين، إنه قريب مجيب.

***

الفصل الأول

في معنى النفي الوارد في الحديث

في شأن هذا المعنى المهم الوارد في طيات هذا النفي (ليس منا) يقول ابن الحنفية مفسرًا له: «ليس مثلنا»[1]، وكذا قال ابن جُرَيج[2] ومِسْعر وعبد الكريم بن أبي المُخارِق[3]، وزهير بن معاوية[4]، واختاره ابن حِبَّان

(1) مسند إسحاق (1144)، وتاريخ ابن أبي خيثمة (931)، وتاريخ ابن عساكر (13/ 378).

(2) مصنف عبد الرزاق (10/ 206).

(3) السنة، للخلال (994و997).

(4) الخِلَعيات (219).

فقال: «يريد به: ليس مثلنا في استعمال هذا الفعل؛ لأنا لا نفعله، فمن فعل ذلك فليس مثلنا»[5]، وبه فسَّره أبو القاسم الجوهري[6].

كذا قال هؤلاء العلماء من السلف، ولم يوافقهم جمهورهم، بل اشتدت أقوال بعضهم على هذا التفسير وقائله.

فممن خالفهم فيه الثوري، فكرِه هذا التفسير[7]، وأجراه «على ظاهره من غير تأويل؛ لأن إجراءه كذلك أبلغ في الانزجار»[8].

وكذا أنكره ابن مهدي وأحمد، وقال فيه إنه: «كلام المرجئة»[9].

قال الخلال في بيان ذلك: «وأرادت المرجئة بذلك أن من غشَّ، أو عمل من هذه الأعمال شيئًا، فهو خارج الملة، وليس كما يقولون، وقد فسَّره أحمد بن حنبل»[10].

والذي يظهر لي من كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ أنه أراد أن المرجئة مالت لتفسير الحديث بقولهم: ليس مثلنا؛ لأنهم فهموا منه التكفير، ففسروه بما ذكر.

وهذا خطأٌ منهم؛ لأنه «حيث نفى الله الإيمان عن شخص، فلا يكون إلا لنقص ما يجب عليه من الإيمان، ويكون من المعرضين للوعيد، ليس من المستحقين للوعد المطلق؛ فقوله: (ليس منا)، كله من هذا الباب، لا يقوله إلا لمن ترك ما أوجب الله عليه، أو فعل ما حرم الله ورسوله، فيكون قد ترك من الإيمان المفروض عليه ما ينفي عنه الاسم لأجله، فلا يكون من المؤمنين المستحقين للوعد، السالمين من الوعيد»[11].

فالتفسير الصحيح له هو كما قال ابن المديني: «كان عبد الرحمن - أي ابن مهدي - يضع هذه الأحاديث: (من غشنا فليس منا)، و(من حمل علينا السلاح فليس منا)، وهذا الضرب من الحديث، على التغليظ، ولا يكفِّر صاحبها»[12].

وقال أحمد: «بلغني عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قيل له في هذا: إنهم يقولون: ليس منا: ليس بمثلنا! فقال: لو عملوا جميع أعمال البر ما كانوا مثل النبي ﷺ، ولكنه مثل الجاهلية وعملهم. وقد قال النبي ﷺ: (من حمل السلاح فليس منا)، يحمل أحد السلاح على النبي ﷺ، إلا يريد قتله! و[لا] يحمل أحد على أحد إلا وهو يريد قتله! فهذا كله ليس من فعل الإسلام، من حمل السلاح، ومن غشنا، ومن لم يرحم صغيرنا، وهذه كلها

(5) التقاسيم (3/ 328).
(6) مسند الموطأ (674).
(7) السنن، لأبي داود (3447).
(8) التوضيح، لابن الملقن (9/ 537).
(9) رواية حرب ص (354).
(10) السنة (3/ 576).
(11) مجموع الفتاوى، لابن تيمية (7/ 41)، بتصرف يسير.
(12) رواية ابن محرز (2/ 205).

إنما هي فعل الجاهلية: ليس منا أي: ليس معنا، هو كما قال النبي ﷺ: ليس منا»[13].

قال الترمذي: «قال بعض أهل العلم: معنى قول النبي ﷺ: ليس منا، يقول: ليس من سنتنا، ليس من أدبنا، وقال علي بن المديني: قال يحيى بن سعيد: كان سفيان الثوري ينكر هذا التفسير - ليس منا، يقول - ليس مثلنا»[14].

وقال أبو عبيد: «ليس مِنَّا، أي: هذه الأفعال والأخلاق هي التي عليها الكفار ليس من أفعالنا»[15].

وقال: «لا نرى شيئًا منها يكون معناه التبرؤ[16] من رسول الله ﷺ ولا من ملته، إنما مذهبه عندنا أنه ليس من المطيعين لنا، ولا من المقتدين بنا، ولا من المحافظين على شرائعنا وهذه النعوت وما أشبهها، وقد كان سفيان بن عيينة يتأول قوله: ليس منا: ليس مثلنا، وكان يرويه عن غيره، أيضا. فهذا التأويل، وإن كان الذي قاله إماماً من أئمة العلم، فإني لا أراه؛ من أجل أنه إذا جعل من فعل ذلك ليس مثل النبي ﷺ، لزمه أن يصير من [لا] يفعله مثل النبي ﷺ، وإلا فلا فرق بين الفاعل والتارك، وليس للنبي ﷺ عَديل ولا مِثْل، مِنْ فاعل ذلك ولا تاركه»[17].

وقال - أيضًا -: «فبعض الناس يتأوله أنه يقول: ليس منا، أي: ليس من أهل ديننا، يعني: أنه ليس من أهل الإسلام. وكان سفيان بن عيينة[18] يرويه عن غيره أنه قال: ليس منا، أي: ليس مثلنا. وهذا تفسير لا أدري ما وجهه؟؛ لأنا قد علمنا أن من غشَّ، ومن لم يغشَّ ليس يكون مثل النبي ﷺ، فكيف يكون من غشَّنا ليس مثلنا؟! وإنما وجهه عندي - والله أعلم - أنه أراد (ليس منا)، أي: ليس هذا من أخلاقنا ولا من فعلنا، إنما نفى الغشَّ أن يكون من أخلاق الأنبياء والصالحين، وهذا

(13) السنة، للخلال (994-998).

(14) الجامع (2035).

(15) المستخرج، لأبي نعيم (1/ 174).

(16) سيأتي في حديث رقم (3) أنه روي بلفظ (ليس منا) ولفظ (أنا بريء)، وهي في الصحيحين، وهذا يشكل على تعميم أبي عبيد هنا!! وقد خالفه ابن أبي زمنين، وابن الصلاح، كما سيأتي بعد قليل.

(17) الإيمان، لأبي عبيد ص (37).

(18) قال الحميدي: نا سفيان عن مسعر قال: كان الحسن بن محمد يفسر قول النبي ﷺ: (ليس منا): ليس مثلنا - أخرجه ابن عساكر في تاريخه (13/ 378)، وقال هارون بن عبد الله البزار: سئل أبو عبد الله - أي: الإمام أحمد - عن قول النبي ﷺ: (من غشنا فليس منا)، فسكت، فقيل له: ليس منا: ليس مثلنا؟ فأنكره، وقال: هذا رواه مسعر، عن عبد الكريم أبي أمية، ثم قال: كان سفيان بن عيينة يهم فيه، يقول: عن مسعر، عن حبيب، عن الحسن بن محمد. اهـ. بينما قال النووي في ترجمة ابن عيينة من تهذيب الأسماء (1/ 224): «وكان يقول: من تأوله على أن المراد ليس على هدينا وحسن طريقنا فقد أساء. ومراده: أن يبقى تفسيره مسكوتًا؛ ليكون أبلغ في الزجر عن هذه المعاصي».

شبيه بالحديث الآخر: (يطبع المؤمن على كل شيء إلا الخيانة والكذب)[19]. إنهما ليسا من أخلاق الإيمان، وليس هو على معنى أنه من غش، أو من كان خائنا، فليس بمؤمن، ومثله كثير في الحديث»[20].

وقال الخطَّابي: «معناه: ليس على سيرتنا ومذهبنا، يريد أن من غشَّ أخاه، وترك مناصحته، فإنه قد ترك اتباعي والتمسك بسنتي. وقد ذهب بعضهم إلى أنه أراد بذلك نفيه عن دين الإسلام، وليس هذا التأويل بصحيح، وإنما وجهه ما ذكرت لك، وهذا كما يقول الرجل لصاحبه: أنا منك وإليك، يريد بذلك المتابعة والموافقة، ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (إبراهيم:36)»[21].

وأورد ابن أبي زَمَنين هذه الأحاديث تحت باب ذكر البراءة[22] وقال: «من العلماء من قال: معنى هذه الأحاديث: ليس مثلنا، وقال بعضهم: معناها: أنه مَن فَعَل هذه الأفعال فليس من المطيعين لنا، وليس من المعتَدِّين[23] بنا، ولا من المحافظين على شرائعنا. هذه النعوت وما أشبهها، إما أن يكون [المراد] بها التبرؤ ممن فعلها، وأمَّا [أن] يتبرأ [منه فيكون] من غير أهل الملة فلا. قال: والدليل على صحة هذا التأويل - والله أعلم - قوله ﷺ: ليس منا من لم يأخذ شاربه ...، فهل يجوز لأحد أن يتأوَّل على رسول الله ﷺ التبرؤَ ممن لم يأخذ شاربه».

وقال ابن الصلاح: «هذه عبارة عن التبرؤِ منه، أي: بريئون منه»[24].

وقال ابن تيمية: «ليس من هؤلاء [أهل الجنة]، بل من أهل الذنوب المعرَّضين للوعيد أُسوةَ أمثالهم»[25].

وقال - أيضًا -: «ليس المراد به أنه كافر كما تأولته الخوارج، ولا أنه ليس من خيارنا كما تأولته المرجئة، ولكن المضْمَر يطابق المظهر، والمظهر هو المؤمنون المستحقون للثواب السالمون من العذاب، والغاش ليس منا؛ لأنه متعرض لسخط الله وعذابه»[26].

وقال ابن حجر في تفسيره: «ليس على طريقتنا، أو ليس متبعًا لطريقتنا»[27].

ولخطورة تفسير هذا الحديث بغير علم يقول سفيان بن عيينة: «قال رجل للزهري: يا أبا بكر، حديث رسول الله ﷺ: (ليس منا من لطم الخدود، وليس منا

(19) أخرجه أحمد (22523) من حديث الأعمش، قال: حُدثت عن أبي أمامة ... مرفوعًا. وهذا السند علته الإبهام.

(20) غريب الحديث، لأبي عبيد (3/ 191).

(21) معالم السنن (2/ 433).

(22) أصول السنة ص (248).

(23) كذا بالأصل! والضبط مني، ولعلها: المقتدين بنا.

(24) صيانة صحيح مسلم ص (236).

(25) مجموع الفتاوى (7/ 184).

(26) مجموع الفتاوى (12/ 478).

(27) الفتح (13/ 31).

من لم يوقر كبيرنا)، وما أشبهه من الحديث؟ قال سفيان: فأطرق الزهري ساعة، ثم رفع رأسه، فقال: «من الله ﷻ العلم، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم»[28].

وهذه الصفات المذمومة ثلاثة أقسام: كبائر وصغائر ومكروهات - على خلافٍ في بعضها بين أهل العلم -:

- فمن الكبائر: الادِّعاء لغير الأب.
- ومن الصغائر: الحلف بالأمانة، وترك الشارب.
- أما المكروهات فمنها ترك التغني بالقرآن والوتر.

والأصل فيمن يطلق عليه أنه (ليس منا) هم الكفار، قال أبو الزبير المكي: «قال رسول الله ﷺ: لا تُقِرُّوا في جزيرة العرب من ليس منا، أو قال: من ليس من المسلمين»[29].

وفي هذا يقول حذيفة ﷺ: «لعن الله من ليس منا»[30].

والشاهد من هذه كله التحذير من الاتصاف بأي صفة وُسِم صاحبها بأنه «ليس منا»، سواء كان الأمر من الصغائر أو الكبائر؛ لذا حملها الإمام أحمد على التأكيد والتشديد[31]، والله أعلم.

* * *

الفصل الثاني

الأحاديث الواردة فيمن ليس منا

(1) (ليس مِنَّا من تشبه بغيرنا)[32].

عن عبد الله بن عمرو ﷺ، وله طريقان:

1) الأول: رواه ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده[33].

قال الترمذي: «إسناده ضعيف، وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة، فلم يرفعه».

وابن لهيعة ضعيف[34]، ويدل عليه في خصوص هذا السند قول أحمد فيه: «كتب عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب، وكان بعدُ يحدِّث بها عن عمرو بن شعيب»، والمثنى ضعيف[35]، لكن ابن لهيعة توبع هنا.

2) الثاني: رواه يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن

(28) تعظيم قدر الصلاة، لابن نصر (519)، والسنة، للخلال (1001).

(29) أخرجه ابن طهمان في مشيخته (37)، وعلقه ابن عبد البر في التمهيد (9/ 143).

(30) أخرج أبو نعيم في الحلية (1/ 379)، بسند ضعيف.

(31) السنة، للخلال (999).

(32) قال المناوي في فيض القدير (5/ 384): «(ليس منا) أي: من العاملين بهدينا والجارين على منهاج سنتنا (من تشبه بغيرنا) من أهل الكتاب في نحو ملبس وهيئة ومأكل ومشرب وكلام وسلام أو ترهب وتبتل ونحو ذلك».

(33) أخرجه الترمذي (2887)، والقضاعي (1191).

(34) التهذيب (2/ 411).

(35) التقريب (6471).

شعيب عن أبيه عن جده[36]، وفيه: أظنه مرفوعًا.

قال الهيثمي: «فيه من لم أعرفه»[37]، ولعله أراد به أحمد بن علي بن شوْذَب الواسطي عن أبي المسيب سلْم بن سلام، كما وقع عند الطبراني في موضع آخر، أيضًا[38]. وأحمد لم أجد من ترجم له[39]، وسلْم لم يوثقه، أو يجرحه أحدٌ فيما وقفت عليه[40]، وتفرده عن الليث - كما نصَّ عليه الطبراني - لا يحتمل هنا، وقوله: (أظنه مرفوعًا) مما يشكك في صحته، أيضًا.

وله شاهد عن جابر بن عبد الله ﷺ، رواه محمد بن حُميد الرازي الحافظ عن محمد بن عِبْس المروزي عن ثور بن يزيد الكِلاعي عن أبي الزبير عنه[41].

والرازي ضعيف[42]، وابن عِبْس لا يعرف حاله[43].

فالحديث لا يثبت بهذه الطرق.

(2) (ليس مِنَّا من حلف بالأمانة)[44].

عن بريدة ﷺ، وله طريقان:

3) الأول: رواه الوليد بن ثعلبة الطائي عن ابن بريدة عنه[45].

4) الثاني: رواه ليث بن أبي سليم عن عثمان بن عمير عن سليمان بن بريدة عنه[46].

وليث وعثمان ضعيفان[47].

---

(36) أخرجه الطبراني في الأوسط (7380)، قال: حدثنا محمد بن أبان، حدثنا أحمد بن علي بن شوذب، ثنا أبو المسيب سلام بن مسلم، حدثنا ليث بن سعد عن يزيد ... به، ومحمد بن أبان هو أبو مسلم الفقيه، وثقه أبو الشيخ في طبقاته (4/ 54).

(37) المجمع (8/ 39).

(38) الأوسط (7378).

(39) في الكنى، لابن منده (4737)، قال: «أبو عبد الله محمد بن علي بن شوذب، حدث عن سالم بن سلام»! وقال الهيثمي في موضع آخر من المجمع (4/ 293): «أحمد بن علي بن شوذب لم أجد من ترجمه».

(40) تاريخ واسط ص (173)، والتهذيب (2/ 65).

(41) أخرجه الطبراني في مسند الشاميين (503).

(42) التقريب (5834).

(43) سكت عنه ابن أبي حاتم في الجرح (8/ 51)، والدارقطني في المؤتلف (3/ 1620).

(44) قال الخطابي في المعالم (3/ 200): «هذا يشبه أن تكون الكراهة فيها من أجل أنه إنما أمر أن يحلف بالله وبصفاته، وليست الأمانة من صفاته، وإنما هي أمر من أمره، وفرض من فروضه، فنهوا عنه؛ لما في ذلك من التسوية بينها وبين أسماء الله ﷻ وصفاته»، وقال المناوي في فيض القدير (5/ 385): «أي: ليس هو من ذوي أسوتنا، بل من المتشبهين بغيرنا؛ فإنه من ديدن أهل الكتاب».

(45) أخرجه أحمد (5/ 352)، وأبو داود (3253)، والبزار (10/ 306)، والخلال في السنة (1457)، وابن حبان في التقاسيم (2496)، وابن أبي زمنين في أصول السنة (174)، والحاكم (4/ 298) - وصححه -، والبيهقي في الكبير (19865)، والشعب (20/ 259)، والخلعي في فوائده (219)، والسلفي في المشيخة (801) من طرق عن الوليد به.

(46) أخرجه محمد بن فضيل الضبي في الدعاء (74)، والروياني في مسنده (11)، والبزار (10/ 331).

(47) التقريب (5685و4507).

فالحديث صحيح بالأول كما اختاره ابن حبان والحاكم، وله شواهد في النهي عن الحلف بغير الله وبلفظ آخر.

(3) **(ليس مِنَّا من حَلَق وسَلَق وخَرَق)**[48].

عن أبي موسى الأشعري[49] ﷺ، **وله طرق:**

الأول: رواه جماعة عن امرأة أبي موسى عنه، وهم:

5) أ- عياض الأشعري[50]، وربما أسقط ذكر المرأة من السند[51].

6) ب- يزيد بن أوس[52]، وربما أسقطها من السند، أيضًا[53].

7) ج- ثابت بن قيس النخعي[54].

وامرأة أبي موسى هي أم عبد الله، صحابية مهاجرة[55].

8) الثاني: رواه عبد الملك بن عمير عن رِبْعي بن حِرَاش عنه[56].

9) الثالث: رواه إبراهيم النخعي عن ثابت بن أوس أو ثابت بن قيس عنه[57].

كذا قال غندر - مرةً - عن شعبة عن منصور عن إبراهيم، فشك في اسمه، وسبق قبل[58] أنه يزيد بن أوس، وثابت بن قيس.

ولم أجد راويًا باسم ثابت بن أوس في هذه الطبقة!!

10) الرابع: رواه خالد بن عبد الله بن مُحْرِز الأحدب[59]

---

(48) قال ابن العربي في المسالك (3/ 578): «يعني على ديننا، يريد أنه قد خرج على فرع من فروع الدين، وإن كان معه أصله، هذا معناه». وقال المناوي في فيض القدير (5/ 386): «(من سلق) بقاف، أي: رفع صوته في المصيبة بالبكاء (و لا من حلق) أي: شعره حقيقة أو قطعه (و لا من خرق) ثوبه جزعًا على الميت».

(49) ورد في بعض طرقنا هذه وغيرها بلفظ: أنا بريء ممن...، أو: لعن الله من...، واقتصرنا هنا على طرق الشاهد فقط.

(50) أخرجه مسلم (104)(1/ 101).

(51) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (11448)، والبزار (8/ 168)، والطحاوي في مشكله (1333)، وابن منده في الإيمان (605).

(52) أخرجه النسائي في الصغرى (1866)، والكبرى (2197)، والطحاوي في مشكله (1335).

(53) أخرجه إسحاق (2318)، وأحمد (19764)، وأبو داود (3130)، والنسائي في الكبرى (2196)، والروياني (582)،= =والخلال في السنة (1565)، والبغوي في معجمه (1586)، والطبراني (25/ 175).

(54) أخرجه ابن شاذان في الثاني (12) من أجزائه، كذا فيه! وقيس يروي عن أبي موسى، أيضًا.

(55) الإصابة (12288).

(56) أخرجه مسلم (104) عن شعبة - لكنه لم يذكر متنه، واللفظ من الطبراني في الأوسط (2620) عن أبي عوانة - كليهما عن عبد الملك بن عمير.

(57) أخرجه البزار (8/ 171).

(58) رقم (6).

(59) أخرجه ابن سعد (7/ 148)، والبزار (8/ 56)، والطحاوي في مشكله (1332)، وابن حبان في التقاسيم (2484).

وعاصم الأحول[60] عن صفوان بن مُحْرِز عنه.

11) الخامس: رواه يزيد بن أبي زياد عن ابن أبي ليلى عنه[61].

ويزيد ضعيف[62]، فهذا السند لا يصح.

والحديث صحيح.

(4) (ليس مِنَّا من خبَّب امرأة أو مملوكًا)[63].

عن أبي هريرة ﷺ، وله طرق:

12) الأول: رواه عمَّار بن رُزَيق عن عبد الله بن عيسى بن أبي ليلى عن عكرمة عن يحيى بن يَعْمَر عنه[64].

وهذا الحديث سنده حسن، لكن استنكره ابن المديني على عبد الله، وقال: «هو عندي منكر»[65].

وخالفه ابن معين والنسائي والعجلي وابن حبان، فوثقوه[66].

وخالف ابن أبي ليلى في هذا الحديث إسحاقُ بن جابر رواه عن عكرمة عن ابن عباس ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: (ليس مِنَّا من أجلب على الخيل يوم الرهان، وليس مِنَّا من خبب عبداً على سيده، وليس مِنَّا من أفسد امرأة على زوجها)، كذا رواه الدراوردي عن ثور عن إسحاق بن جابر[67].

وإسحاق هذا هو ابن عبد الله العدَني، لا يعرف[68]، وغالب روايات ثور عن عكرمة بدون واسطة[69]، فهذا الوجه لا يصح.

13) الثاني: رواه محمد بن خُلَيد عن حفص بن غياث عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عنه[70].

ومحمد متروك[71].

---

(60) أخرجه البزار (8/ 55)، وتمام في فوائده (779).

(61) أخرجه أحمد (19926)، والخلال في السنة (1567).

(62) التقريب (7717).

(63) قال الخطابي في المعالم (3/ 338): «قوله: (خبب) يريد: أفسد وخدع، وأصله من الخِب، وهو الخداع، ورجل خب، ويقال: فلان خب صب، إذا كان فاسداً مفسداً»، وقال النووي في الأذكار ص (495): «يحرم على المكلف أن يحدِّث عبدَ الإنسان، أو زوجته أو ابنه، أو غلامه، ونحوهم بما يفسدهم به عليه إذا لم يكن ما يحدثهم به أمرًا بمعروف، أو نهيًا عن منكر».

(64) أخرجه إسحاق (134)، وأحمد (2/ 397)، وأبو داود (2175و5170)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (2551)، والبزار (17/ 48)، والنسائي في الكبرى (9214)، وابن الأعرابي في معجمه (798)، وابن حبان في التقاسيم (2495)، والحاكم (2/ 196) - وصححه -، والبيهقي في الكبير (15909)، وفي الشعب (4/ 367و7/ 496)، والآداب (80)، والخطيب في الموضح (2/ 431)، وفي التاريخ (4/ 286).

(65) تاريخ دمشق، لابن عساكر (31/ 397).

(66) التهذيب (2/ 401).

(67) أخرجه أبو يعلى (2417)، ومن طريقه الضياء في المختارة (273).

(68) سكت عنه البخاري في الكبير (1/ 395)، وابن أبي حاتم (2/ 227) في الجرح، وذكره ابن حبان (6/ 47).

(69) تحفة الأشراف (5/ 117)، وإتحاف المهرة (7/ 480 و553 و562 و619 و627).

(70) أخرجه الدارقطني في الأفراد (5134-أطرافه).

(71) اللسان (7/ 123-124).

14) الثالث: رواه هارون بن محمد أبو الطيب عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب عنه[72].

وهارون ضعيف[73].

ويغني عن هذه الطرق: حديث بريدة ﷺ[74]، لكن قال البزار عقب الطريق الأول: «وهذا الإسناد أحسن من إسناد بُرَيدة».

(5) (ليس مِنَّا من دعا إلى عصبيَّة[75]، وليس مِنَّا من قاتل على عصبيَّة، وليس مِنَّا من مات على عصبيَّة)[76].

عن جبير بن مطعم ﷺ.

15) رواه ابن أبي لَبيبة عن عبد الله بن أبي سليمان عنه[77].

ابن أبي لَبيبة - ويقال: ابن لَبيبة - محمد بن عبد الرحمن ضعيف[78].

وقال أبو داود: «هذا مرسل، عبد الله بن أبي سليمان لم يسمع من جبير»[79].

فالحديث لا يصح.

وله شاهد عن ابن عمر ﷺ مرفوعًا بلفظ: (ليس منا من تعصَّب)، ولا يصح[80] أيضًا.

(6) (ليس مِنَّا من لطم الخدود وشقَّ الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية)[81].

عن عبد الله بن مسعود ﷺ، وله طرق:

16) الأول: رواه عبد الله بن مرَّة[82] وإبراهيم النخعي[83] عن مسروق عنه.

(72) أخرجه البزار (14/ 249)، وابن عدي في الكامل (8/ 242)، وأبو أحمد في الأسماء والكنى (5/ 72)، والخطيب في تاريخه (11/ 123-124).

(73) اللسان (8/ 310).

(74) أخرجه أحمد (5/ 352)، والبزار (10/ 306)، والخلال في السنة (1457)، وابن حبان في التقاسيم (2496)، وابن أبي زمنين في أصول السنة (174)، والحاكم (4/ 298)، والبيهقي في الشعب (20/ 259)، والخلعي في فوائده (219)، والسلفي في المشيخة (801)، وأصله السند الذي تقدم برقم (3)، لكن ليس عند أبي داود ذكر التخبيب.

(75) قال ابن الجوزي في معناها في كشف المشكل (3/ 596): «العصبية: نصرة القوم على هواهم، وإن خالف الشرع».

(76) قال المناوي في فيض القدير (5/ 386): «(ليس منا من دعا إلى عصبية) أي: من يدعو الناس إلى الاجتماع على عصبية، وهي معاونة الظالم».

(77) أخرجه أبو داود (5080)، وابن عدي (4/ 16)، والبيهقي في الآداب (227).

(78) التقريب (6080).

(79) تحفة الأشراف (2/ 411).

(80) أخرجه ابن عدي في الكامل (7/ 138)، وفي سنده محمد بن عبد الملك، وهو متروك - اللسان (5/ 265).

(81) قال ابن الجوزي في كشف المشكل (1/ 279): «قوله: (ليس منا) أي: ليس على طريقتنا وسنتنا، وإنما نهى عما يدخل تحت الكسب من ضرب الخد وشق الجيب، ولم ينه عن البكاء والحزن. وأما دعوى الجاهلية فما كانوا يذكرونه عند موت الميت، تارة من تعظيمه ومدحه، وتارة من الندب عليه، مثل قولهم: واجبلاه».

(82) أخرجه البخاري (2197و1298و3519)، ومسلم (103) من رواية جماعة عن الأعمش عنه.

(83) أخرجه البخاري (2194).

17) الثاني: رواه يزيد بن هارون ووهب بن جرير عن شعبة عن الأعمش عن أبي وائل عنه[84].

قال الدارقطني عقبه: «والصحيح حديث عبدالله بن مرة عن مسروق»، فهذا الطريق لا يصح؛ لمخالفته لرواية الجماعة عن الأعمش كما سبق آنفًا، ولأن أصحاب شعبة[85] رووه عنه عن الأعمش كرواية الجماعة أيضًا، وكذا هو الثابت عن يزيد بن هارون[86] ووهب بن جرير[87] عن شعبة.

18) الثالث: رواه بشر بن الحسين الهلالي عن الزبير بن عدي عنه[88].

وبشر متروك، يكذب على الزبير[89].

19) الرابع: رواه إسحاق بن الربيع عن العلاء عن أبيه المسيب عنه[90].

وإسحاق ضعيف[91].

(84) علقه الدارقطني في العلل (3/ 508)، وأخشى أنه خطأ لمخالفته الثابت عنهما، كما سيأتي.

(85) منهم أبو داود الطيالسي في مسنده (288)، وغندر عند أحمد (1/ 465) وابن مهدي عند ابن منده في الإيمان (600)، وعمرو بن مرزوق عند الشاشي (382).

(86) أخرجه الطبراني في الأوسط (2143).

(87) أخرجه ابن منده (600).

(88) أخرجه بشر في نسخة الزبير (20).

(89) اللسان (2/ 292).

(90) أخرجه ابن عدي (1/ 499)، والدارقطني في الأفراد (3861-أطرافه).

(91) التهذيب (1/ 119).

فالحديث صحيح بطريقه الأول.

(7) (ليس مِنَّا من لم يتغن[92] بالقرآن).

عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، ومداره على راويين:

الأول: ابن جريج، واختلف عليه بأوجه:

20) الأول: رواه محمد بن ربيعة الكلابي عن ابن جُرَيج عن عطاء عن سعد[93].

وهذا منقطع؛ لأن عطاءً لا يعرف له سماعٌ من سعد، وسيأتي بعد هذا موصولًا بالقارئ، ومحمد صدوق كوفي، ولم يذكر في أصحاب ابن جريج المكي، وقد

(92) تفسيره قول ابن عباس: «إني لأحدو به كحدو الراكب» - أخرجه أبو عوانة (3880)، يقال حدا بإبله: زجر بها وغنَّى لها - المقاييس في اللغة، لابن فارس (2/ 35)، وقال الخطابي في المعالم (1/ 400): «قلت: هذا يتأول على وجوه: أحدها: تحسين الصوت. والوجه الثاني: الاستغناء بالقرآن عن غيره، وإليه ذهب سفيان بن عيينة، ويقال: تغنى الرجل بمعنى استغنى. وجه ثالث قاله ابن الأعرابي ...: إن العرب كانت تتغنى بالركبان إذا ركبت البل وإذا جلست في الأفنية وعلى أكثر أحوالها فلما نزل القرآن أحب النبيُّ ﷺ أن يكون القرآن هجيراهم مكان التغني بالركبان»، وأيد هذا الأخير ابن تيمية، فقال في الاستقامة (1/ 291): «يقتضي أن التغني المشروع هو بالقرآن، وأن من تغنى بغيره فهو مذموم، ولا يقال: هذا يدل على استحباب حسن التغني، وقوله: (ليس منا من لم يتغن بالقرآن) إما أن يريد به الحض على أصل الفعل، وهو نفس التغني بالقرآن، وإما أن يريد به مطلق التغني».

(93) ذكره الدارقطني في العلل (3/ 107).

خالفوه، كما سيأتي بعد.

21) الثاني: رواه علي بن غُراب، عن ابن جُـرَيج، عن عطاء، عن عبد الله بن عمرو القاري، قـال: دخلـت أنا والمتوكل بن أبي نَهيك على سعد[94].

وعلي بن غراب كوفي - أيضًا - ومختلـف فيـه[95]، وليس من أصحاب ابن جُرَيج المكي، وقد خـالفهم كـما سيأتي، أيضًا.

22) الثالث: رواه عبد الـرزاق[96]، وحجـاج بـن محمد[97] عن ابن جُرَيج، عن عطاء، قال: دخـل عبـد الله بن عَمرو القارئ والمتوكل بن أبي نَهيك على سعد بـن أبي وقاص ... فذكر المرفوع.

وهذا منقطع كالأول، وهـو أثبـت الأوجـه عـن ابن جريج، عن عطاء خصوصًا.

قال ابن معين: «قال لي معلَّى الـرَّازي: قـد رأيـت أصحاب ابن جُـرَيج بالبـصرة، مـا رأيـت فـيهم أثبـت من حجاج بن محمد. قال ابن معين: وكنت أتعجب منه، فلـما تبيَّنـت ذلـك إذا هـو كـما قـال: كـان أثبـتهم في ابن جُرَيج»[98].

23) الرابع: رواه ابنُ عيينة عن ابن جريج[99]، وعمـر بن دينار[100]، عن عبد الله بـن أبي مليكـة، عـن عبـد الله بـن أبي نهيك قال: لقيني سعد بن أبي وقاص في السوق، فقـال: اتجار كسبة اتجار كسبة سمعت رسول الله ﷺ فذكره.

وهذا الوجه عن ابن جريج أقواها؛ لوجود ثقات متابعين لابن جـريج فيـه، كـما سـيأتي[101]، لـذا صـححه الحاكم.

لكنه قـد خـالف ابـنَ عيينـة هنـا، عبـد الـرزاق وحجاج، وقد قال سفيان: «أعياني حديث ابن جريج أن أحفظـه، فنظـرت إلى شيء يجمـع فيـه المعنـى فحفظتـه، وتركت ما سوى ذلك»[102].

وقال مسلم: «عبد الرزاق، وهـشام بـن سـليمان أكبر في ابن جريج من ابن عيينة»[103].

فهاتان قرينتان متعارضتان، وابـن عيينـة مكثـر، فاحتمال صحة الوجهين قوي.

24) الخامس: رواه مِنْدَل عـن ابـن جُـرَيج عنـه مرسلاً[104].

(94) ذكره الدارقطني في العلل (3/ 106).

(95) التهذيب (3/ 186).

(96) المصنف (4170).

(97) أخرجه الدورقي في مسند سعد (130).

(98) شرح العلل (2/ 492).

(99) أخرجه الحميدي (77)، والفـاكهي في أخبـار مكـة (2154)، والحاكم (2121).

(100) أخرجه الحاكم (2122).

(101) برقم (30).

(102) تاريخ بغداد (10/ 404).

(103) شرح العلل (2/ 493).

(104) ذكره الدارقطني في العلل (3/ 107).

ومِنْدَل كوفي ضعيف[105]، وقد خالف أصحاب ابن جريج الثقات من أهل مكة وغيرهم كما سبق.

فهذه خمسة أوجه عن ابن جُرَيج لحديث سعد ﷺ هذا، وهو اختلاف شديد عليه؛ لذا حكم أبو عوانة على حديث ابن جُرَيج هذا بالاضطراب[106]. وهو كما قال، لكنَّ الأقربَ أنَّ لابن جريج فيه شيخين - هما: عطاء وابن أبي مُليكة - لأنه مكثر من الرواية، ورواية عطاء مرسلة، بخلاف رواية ابن أبي مليكة، فالعمدة عليها.

الثاني: ابن أبي مليكة، واختلف عليه بأوجه:

25) الأول: رواه عبد الرحمن بن أبي بكر المليكي عن ابن أبي مُليكة المكي قاضيها، عن عبد الله بن السائب بن أبي السائب عنه[107].

وعبد الرحمن مدني ضعيف[108].

26) الثاني: رواه أبو رافع إسماعيل بن رافع، عن ابن أبي مُليكة، عن عبد الرحمن بن السائب بن أبي نَهِيك عنه[109].

وقال المرُّوذي: «وسألته - أي أحمد - عن حديث إسماعيل بن رافع قال: حدثني ابن أبي مُليكة، عن عبدالرحمن بن السائب؟ فنَفَضَ يدَه، وقال: ليس من هذا شيء، وضعفه»[110].

وإسماعيل هذا مدني ضعيف[111].

27) الثالث: رواه محمد بن حُمَيد الرازي، عن سلمة بن الفضل - قاضي الري - عن ابن أبي مُليكة قال: سمعت القاسم بن محمد يقول: حدثني السائب قال: قال لي سعد[112].

قال الذهبي في هذا الطريق: «غريب»، والرازي ضعيف[113]، وسلمة قاضي الري مختلف فيه[114].

فهذا السند لا يصح، وهو أوهاها؛ لتفرده بذكر القاسم!

---

(105) التقريب (6883).

(106) المسند (3883).

(107) أخرجه الدورقي في مسند سعد (128)، وأبو عوانة في مسنده (3881)، من طريق وكيع، والخطيب في المتفق (888) من طريق عبد الله بن رجاء، ووقع في مسند الشهاب (1198): ابن عبيد بن أبي مليكة، وهو خطأ.

(108) التقريب (3813)، وهو مدني. أما ابن أبي مليكة، فهو مكي، وما وقع في التقريب من أنه مدني فخطأ.

(109) أخرجه ابن ماجه (1337)، وأبو يعلى (689)، وأبو عوانة في مسنده (3881)، والآجري في أخلاق أهل القرآن (85)، والبيهقي في الكبير (21100)، والشعب (263).

(110) العلل، للمروذي (257)، وللخلال (46).

(111) التقريب (442).

(112) أخرجه أبو طاهر في المخلِّصيات (477و3083)، ومن طريقه الذهبي في السير (11/ 506)، وفيه: عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي مليكة، وهو خطأ في الموضعين، والذي ورد في تلاميذ القاسم ما أثبت، وهو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة.

(113) التقريب (5834).

(114) التهذيب (2/ 76).

28) الرابع: رواه عمرو بن الحارث المصري، عن ابن أبي مُليكة أنه حدثه عن ناس دخلوا على سعد عنه[115].

وهذا السند فيه نظر؛ لتفرد محمد بن إسماعيل بن مهران به، وفيه كلام[116]، وفي السند مبهمون، وقد تقدم ذكرهم.

قال الحاكم عقبه: «فهذه الرواية تدل على أن ابن أبي مليكة لم يسمعه من راوٍ واحد، إنما سمعه من رواةٍ لسعد».

29) الخامس: رواه محمد بن حنيفة بن ماهان أبو حنيفة الواسطي قال: حدثنا نافع بن عمر الجُمَحي، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن الزبير ﷺ مرفوعًا[117].

وهذا السند غريب شاذ، تفرد به الدولابي، والواسطي هذا قال فيه الدارقطني: «ليس بالقوي»[118].

30) السادس: رواه جماعة من الحجازيين عن ابن أبي مُليكة المكي عن عبد الله بن أبي نَهيك عنه[119].

وهذا سند صحيح، وهو أصح الأوجه عن ابن أبي مُليكة المكي؛ لكثرة وحفظ من رواه، وهم: ابن جُرَيج - من رواية ابن عيينة كما سبق[120]- وعمرو بن دينار وسعيد بن حسان - وهم مكيون - والليث بن سعد المصري.

قال أحمد عن هذا الوجه: «هو الصحيح»[121].

وقال البخاري عقب حكاية الخلاف على ابن أبي مُليكة: «والصحيح ما رواه عمرو بن دينار وابن جُرَيج عن ابن أبي مُليكة، عن عبيد الله بن

(115) أخرجه الحاكم (2125).

(116) اللسان (6/ 575).

(117) أخرجه الدولابي في الكنى (367و898).

(118) سؤالات الحاكم (219).

(119) أخرجه الطيالسي (201)، وعبد الرزاق (2/ 483)، وابن أبي شيبة (8822و8823و30440)، والحميدي (1/ 41و42)، والقاسم في فضائل القرآن (361- 363)، وأحمد (1/ 172= =و175 و179)، والدورقي (127-130)، وعبد بن حميد في مسنده (151-المنتخب)، والدارمي (1490و3488)، وأبو داود (1464-1465)، وابن ماجه (1337)، والفاكهي في أخبار مكة (2154)، والبزار (4/ 68)، وابن نصر في قيام الليل ص (139)، والخلال في العلل (46-المنتخب)، وأبو يعلى (748)، وأبو عوانة (3872-3877)، والطحاوي في المشكل (1303-1307)، والشاشي (184)، وابن حبان في التقاسيم (2501)، والطبراني في الكبير (11/ 121)، والدارقطني في الأفراد (526-أطرافه)، والحاكم (2121 و2123 و2124) - وصححه -، والقضاعي (2/ 206-209)، والبيهقي (21089 و21090)، والضياء (969 و970 و971)، عن ابن أبي مليكة، كذا رواه ابن جُرَيج وعمرو بن دينار والليث بن سعد وسعيد بن حسان المكي وحسام بن مِصَك - وهو متروك -، وقد اختلف على الليث بما رجع عنه إلى ما رواه الجماعة هنا.

(120) رقم (23).

(121) العلل، للخلال (46-المنتخب).

أبي نَهِيك، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ عن النبي ﷺ: (ليس منا من لم يتغن بالقرآن)[122].

وقال البزار بأنه لا يعلم إسنادًا أحسن من هذا[123].

وقال الدارقطني: «والصواب قول عمرو بن دينار، وابن جُرَيج عن ابن أبي مُليكة عن ابن أبي نَهِيك عن سعد»[124].

وقال الحاكم: «والحديث راجع إلى سعد»[125].

وقال المزي: «والصحيح حديث سعد»[126].

بينما حكم أبو عوانة على حديث ابن أبي مُليكة هذا بالاضراب[127] كما سبق.

ومما يؤيد ترجيح الجمهور - وهو قول أحمد والبخاري - أمور منها:

1 - أن ابن جُرَيج - وهو من رواته - قال فيه يحيى القطان: «أحاديث ابن جُرَيج عن ابن أبي مُليكة كلها صحاح»[128].

2 - أنه قد رواه جماعة من الثقات عنه.

3 - أن الطرق المخالفة لا تسلم من علة.

4 - اتفاق البلدان.

5 - حفظ وإتقان من رواه عن سعد.

وقد رواه آخرون عن ابن أبي مُليكة، عن غير سعد بطرق معلة، كما سيأتي بعد قليل[129].

فحديث سعد صحيح.

عن أبي لُبابة ﷺ، وله طرق:

حيث رواه عبد الجبار بن الوَرْد عن ابن أبي مُليكة، واضطرب فيه على أوجه:

31) الأول: رواه عبد الجبار قال: سمعت ابن أبي مُليكة، عن عُبيد الله بن أبي يزيد عنه[130].

وهذه الوجه أعله الطحاوي فقال: «هكذا قال: وإنما هو ابن أبي نَهيك».

32) الثاني: رواه عبد الجبار عن ابن أبي مُليكة عن ابن أبي نَهيك عنه[131].

وهذا الوجه رجَّحه الطحاوي، كما سبق.

---

(122) العلل الكبير، للترمذي (2/ 880-ترتيبه).

(123) كشف الأستار (1234).

(124) العلل (3/ 107).

(125) المستدرك (3/ 144).

(126) تحفة الأشراف (3/ 305).

(127) المسند (3883).

(128) الجرح (1/ 241).

(129) رقم (31) - (33).

(130) أخرجه أبو داود (1466)، وابن أبي عاصم في الآحاد (3/ 450)، والبغوي في معجمه (187)، والطحاوي في مشكله (1308)، وابن قانع في معجمه (1/ 98)، والبيهقي في الكبير (2465و21092)، وعلقه البزار (205).

(131) أخرجه وأبو عوانة (3878)، والبغوي في معجمه (702)، والطحاوي في مشكله (1309)، والطبراني في الكبير (5/ 34).

33) الثالث: رواه عبد الجبار عن ابن أبي مُليكة، عن عبد الله بن السائب عنه[132].

وهذا الوجه يظهر أنه وهْمٌ؛ لأن أصله قول ابن أبي يزيد: بينا أنا وعبد الله بن السائب، إذ مرَّ بنا أبو لُبابة، وذكر الحديث في الطريق الأول.

وهذا اضطراب من ابن الورد، كما هو اختلاف شديد على ابن أبي مُليكة، كما أشار إليه البزار[133] والبيهقي، ولم يرجحا شيئًا. والصواب عن ابن أبي مليكة ما تقدم[134]، وأنه من مسند سعد ﷺ.

وابن الوَرْد - وإن كان ثقة في قول الأكثر، ومكي، كابن أبي مليكة - قال فيه البخاري: «يخالف في بعض حديثه»، وقال ابن حبان: «يخطئ ويهم»[135]، وقد خالف الأثبت والأكثر كما سبق[136]، فلا تصح هذه الرواية.

عن أبي هريرة ﷺ، وله طرق:

34) الأول: رواه إسحاق بن راهويه، عن أبي عاصم، عن ابن جُرَيج، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة عنه[137].

وهذا وجه عن ابن جُرَيج، وعنه أوجه أخرى كما سبق[138].

وزادأبو أمية - عن أبي عاصم - في هذه الرواية مع أبي سلمة سعيدَ بن المسيب[139]، وأبو أمية مختلف فيه، فوثقه أبو داود ومسلمة بن القاسم، وضعفه ابن حبان والحاكم[140].

قال الدارقطني: «فوقع في إسناده وهم من أبي أمية، وهو قوله، عن سعيد بن المسيب مع أبي سلمة. وفي متنه وهم، يقال: إنه من أبي عاصم؛ لكثرة من رواه عنه كذلك، والمحفوظ عن الزهري بهذا الإسناد: (ما أذن الله لشيء...)»[141].

كذا قال! وابن علقمة قد تابع الزهري على هذا اللفظ، كما سيأتي في الطريق الآتي.

قال البيهقي: «وهذا اللفظ إنما يعرف من حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ وغيره، إلا أن الذي رواه عن الزهري بهذا اللفظ حافظ إمام، فيحتمل أن يكونا جميعا محفوظين، والله أعلم»[142].

وما ذكره الدارقطني إنما تبع فيه أبا بكر ابن زياد

(132) أخرجه الحكيم في المنهيات ص (56).

(133) المسند (6/ 149).

(134) رقم (29).

(135) التهذيب، للمزي (3/ 344).

(136) رقم (29).

(137) أخرجه البخاري في جامعه الصحيح (5727).

(138) رقم (20) - (24).

(139) أخرجه أبو عوانة في المسند (3883).

(140) التهذيب (3/ 492).

(141) العلل (6/ 71).

(142) السنن الكبير (21/ 163).

النيسابوري الحافظ فيما نقله الخطيب[143] وابن عساكر[144].

35) الثاني: رواه داود بن رُشَيد، ثنا يحيى بن سعيد الأموي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة عنه[145].

وهذا السند حسن لحال ابن علقمة، وقد تابعه عن أبي سلمة الزهريُّ كما سبق في الطريق السابق.

36) الثالث: رواه أحمد بن عيسى الوَشَّاء، عن عيسى بن حماد، عن الليث بن سعد، عن ابن أبي مُليكة، عن عبيد الله بن أبي نَهِيك عنه[146].

كذا رواه الوشَّاء، وله علتان:

الأولى: أن الوشَّاء متكلَّم فيه، فقال مسلمة في الصِّلة: «انفرد بأحاديث أنكرت عليه لم يأت بها غيره، شاذة، كتبت عنه حديثًا كثيرًا، وكان جامعًا للعلم، وكان أصحاب الحديث يختلفون فيه، فبعضهم يوثقه، وبعضهم يضعف»[147].

الثانية: أن بقية أصحاب الليث رووه عنه عن ابن أبي مُليكة عن ابن أبي نَهِيك، عن سعد[148]، كما سبق[149].

فهذا الطريق لا يصح.

والحديث عن أبي هريرة صحيح بما سبق.

(8) (ليس مِنَّا من لم يجلَّ كبيرنا ويرحم صغيرنا)[150].

عن أنس بن مالك ﷺ، وله طرق:

37) الأول: رواه أبو سلمة التَّبُوذَكي[151] وعُبيد بن واقد[152] وأبو سعيد مولى بني هاشم[153] عن زَرْبي عنه.

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وزَرْبي له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره»، وسيأتي[154] لعبيد وجه آخر، وهو ضعيف[155]، وزربي ضعيف[156] أيضًا.

38) الثاني: رواه زائدة أبو معاذ[157] ويوسف بن

---

(143) تاريخ بغداد (1/ 394).

(144) تاريخ دمشق (51/ 242).

(145) أخرجه الشحامي في حديث السراج (1152) بسند صحيح عنه.

(146) أخرجه القضاعي (1193).

(147) اللسان (1/ 571).

(148) منهم - على سبيل المثال -: حجاج، وأبو النضر، وروايتهما= =عند أحمد، وكذا أبو الوليد الطيالسي، وقتيبة بن سعيد، ويزيد بن خالد بن موهب الرملي، وروايتهم عند أبي داود، وقد اختلف على الليث في زيادة سعيد بن أبي سعيد قبل سعد.

(149) رقم (30).

(150) قال المناوي في فيض القدير (3/ 220): «(ويجل كبيرنا) أي: يعظمه (فليس منا) أي: على طريقتنا، ولا عاملًا بهدينا».

(151) أخرجه العقيلي (2/ 84)، وابن عدي (4/ 145).

(152) أخرجه الترمذي (2033)، وقال: غريب، وأبو يعلى (4242).

(153) أخرجه أبو يعلى (4241).

(154) رقم (42).

(155) التقريب (4399).

(156) التقريب (2013).

(157) أخرجه ابن أبي الدنيا في العيال (182)، والخرائطي في المكارم=

عطية[158] عن ثابت عنه.

وزائدة منكر الحديث[159]، ويوسف متروك[160].

39) الثالث: رواه يعلى بن عباد عن عبد الحكم عنه[161].

ويعلى ضعفه الدارقطني[162]، وقال ابن حبان يخطئ[163]، وعبد الحكم يحتمل أنه ابن عبد الله القسملي، وهو ضعيف[164].

40) الرابع: رواه رَوح بن عبد الواحد، عن خُلَيد بن دَعْلَج، عن الحسن عنه[165].

وخُليد ضعيف[166]. وروح قال فيه أبو حاتم: «ليس بالمتين»، وقال العقيلي: «لا يتابع عليه»، وقال ابن عدي في أحاديثَ له: «لعل البلاء منه»، وذكره ابن حبان في الثقات[167]، وقد رُوي عنه بوجه آخر يأتي[168] عقب هذا.

41) الخامس: رواه رَوح بن عبد الواحد عن خُلَيد بن دَعْلَج، عن قتادة عنه[169].

كذا رواه روح بوجه ثانٍ عن أنسٍ، وقد سبق[170] قبل هذا الوجه، مع بيان ضعفه.

42) السادس: رواه عبيد بن واقد، ثنا عبد القدوس صاحب أنس عنه[171].

وعبيد قد اضطرب فيه! حيث سبق[172] – مع تضعيفه – أنه رواه عن زَرْبي عن أنس، وعبد القدوس لم أجده.

43) السابع: رواه شاذ بن فيَّاض عن عكرمة بن عمار، عن يحيى بن أبي كثير عنه[173].

وهذا سند منقطع؛ فإن يحيى لم يسمع من أنس، كما قال ابن معين، والرازيان[174].

44) الثامن: رواه جُنادة بن مروان، ثنا الحارث بن النعمان عنه[175].

والحارث ضعيف[176]، وجنادة قال فيه أبو حاتم:

=(353)، وابن الأعرابي في معجمه (898)، وابن بشران في أماليه (1140).

(158) أخرجه أبو يعلى في مسنده (3476).

(159) التقريب (1981).

(160) التقريب (7873).

(161) أخرجه الحارث في مسنده (799) قال: حدثنا يعلى...

(162) اللسان (8/ 540).

(163) الثقات (9/ 291).

(164) التقريب (3799).

(165) أخرجه تمام في فوائده (315).

(166) التقريب (1740).

(167) اللسان (3176).

(168) رقم (41).

(169) أخرجه ابن عدي في الكامل (3/ 382).

(170) رقم (40).

(171) أخرجه أبو نعيم في أخباره (2/ 254).

(172) رقم (37).

(173) أخرجه الدارقطني في الأفراد (1314-أطرافه)، وقال غريب.

(174) المراسيل، لابن أبي حاتم ص (241-244).

(175) أخرجه الطبراني في الأوسط (4821).

(176) التقريب (1052).

«ليس بقوي»[177].

فحديث أنس هذا لا يصح بطرقه هذه.

عن عبد الله بن عباس ﷺ، وله طرق:

45) الأول: رواه محمد بن عبيد الله العَرْزَمي عن المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير عنه[178].

والعَرْزَمي متروك[179].

46) الثاني: رواه مِنْدَل عن ليث عن مجاهد عنه[180].

ومِنْدَل ضعيف، كما سبق[181]، وقد رواه جماعة عن ليث - أيضًا - بوجه آخر، كما سيأتي[182].

الثالث: ورد عن عكرمة - عن ابن عباس - من ثلاثة طرق هي:

47) أ- قيس بن الربيع، عن نَسِير بن ذُعْلُوق، عن عكرمة به[183].

وقيس ضعيف[184].

48) ب- رواه أسباط بن محمد عن المغيرة بن زياد، عن عكرمة به[185].

49) ج- رواه جماعة عن ليث بن أبي سليم، عن عكرمة به[186].

وليث ضعيف كما سبق[187]، وقد اضطرب فيه، وسبق[188] قبل قليل رواية أخرى له.

لذا أعلَّ الترمذيُّ هذا الطريق بقوله: «هذا حديث غريب».

فحديث ابن عباس هذا لا يصح بطرقه هذه.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، وله طريقان:

50) الأول: رواه ابن أبي نجيح عن عبيد الله[189]

---

(177) الجرح (2/ 516).

(178) أخرجه الطبراني (11/ 449)، والدارقطني في الأفراد (2388-أطرافه).

(179) التقريب (6108).

(180) أخرجه الطبراني (11/ 72).

(181) رقم (24).

(182) رقم (49).

(183) أخرجه البزار في مسنده (1956-زوائد).

(184) التهذيب (3/ 447).

(185) أخرجه ابن عدي في الكامل (7/ 390)، بسند حسن، وفيه شيخه ابن بخيت لم أجد من ترجم له، وغالب شيوخ ابن عدي ثقات عنده.

(186) كذا أخرجه الترمذي (2035)، والقضاعي (1203). وأخرجه بزيادة عبد الملك بن سعيد بن جبير بين ليث وعكرمة، أحمد في مسنده (1/ 257). وساه غيره: عبد الملك بن أبي بشير، فيما أخرجه عبد (586)، وأبو زرعة الدمشقي في فوائده (138)، والبزار (1955-زوائد)، والطبراني (11/ 72 و449)، وابن حبان في التقاسيم (2493) - وسقط منه ذكر ليث - والدارقطني في الأفراد (3/ 181-أطرافه)، وابن عدي في الكامل (6/ 354)، والبيهقي في الشعب (20/ 81) من طرق عن ليث، وذكر البيهقي أن جريرًا رواه عن ليث، فزاد فيه سعيد بن جبير مع عكرمة، وكله من تخليط ليث.

(187) رقم (4).

(188) رقم (46).

(189) رجح أبو زرعة هذا الاسم كما في العلل، لابن أبي حاتم=

بن عامر المكي عنه[190].

51) الثاني: رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عنه[191].

قال الترمذي: «حسن صحيح».

(9) (من ادَّعى ما ليس له فليس مِنَّا)[192].

عن أبي ذر ﷺ.

52) رواه عبد الوارث بن سعيد عن حسين المعلِّم، عن ابن بُرَيدة عن يحيى بن يَعْمَر، عن أبي الأسود الدِّيلي عنه[193].

(10) (من انتهب فليس مِنَّا)[194].

عن أنس ﷺ، وله طرق:

53) الأول: رواه جماعة عن معمر عن ثابت عنه[195].

قال الترمذي عقبه: «حسن صحيح غريب».

وقال - أيضًا -: «سألت محمدًا عن هذا الحديث، فقال: لا أعرف هذا الحديث إلا من حديث عبد الرزاق، لا أعلم أحدًا رواه عن ثابت غير معمر، وربما قال عبدالرزاق[196] في هذا الحديث: عن معمر عن ثابت، وأبان عن أنس»[197].

وفي إسقاط أبان روى حرب بن إسماعيل، عن أحمد، وقيل له: فإذا كان الحديث عن ثابت وأبان عن أنس، يجوز أن أسمي ثابتًا، وأترك أبانًا؟ قال: «لا، لعل

=(2211).

(190) أخرجه الحميدي في مسنده (586)، وابن أبي شيبة في المصنف (25747)، وأحمد (2/ 222)، والبخاري في الأدب ص (108)، وأبو داود (4904) - لكنه لم يسم ابن عامر، ورجح أنه: عبدالرحمن كما في التحفة (6/ 359) للمزي -، وما أثبت هو ما ورد في بقية الطرق - وأخرجه - أيضًا - يعقوب في المعرفة (2/ 703)، وأبو الشيخ في الأمثال (173)، والحاكم (1/ 62)، والبيهقي في المدخل (665)، والآداب (49و50)، والشعب (10471)، والخطيب في تالي التلخيص (118).

(191) أخرجه أحمد (2/ 185و207)، وهناد في الزهد (1321)، والبخاري في الأدب ص (109)، وابن أبي الدنيا في العيال (186)، والترمذي (2034)، والخلال في السنة (1449)، والخرائطي في المكارم (339)، وأبو طاهر في المخلصيات (422) من طرق عن عمرو.

(192) قال ابن هبيرة في الإفصاح (2/ 191): «فيه - أيضًا - شدة إثم من ادَّعى ما ليس له حتى قال رسول الله ﷺ: (ليس منا) يعني من المسلمين أو من البررة الصالحين، وقد يكون المدَّعِي ما ليس له في باب الأموال، وقد يكون من باب الأقوال، وقد يكون من باب الأحوال، والأجمل للمؤمن التقي أن لا يتسمح بما له، فكيف بان يدعي ما ليس له؟».

(193) أخرجه مسلم (61).

(194) قال ابن حجر في الفتح (5/ 148): «النُّهبى بضم النون فُعلى من النَّهب، وهو أخذ المرء ما ليس له جهارًا».

(195) أخرجه عبد الرزاق (3/ 560) - وذكر مع ثابت: أبان بن أبي عياش - وأحمد (13063)، وعبد بن حميد (1253- المنتخب)، والترمذي (1696)، والبزار (13/ 318)، وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (2749)، والطحاوي في شرح المعاني (3/ 49)، وابن حبان في التقاسيم (2196)، وابن عدي في الكامل (5/ 254).

(196) وقع هذا في رواية بالمصنف (10434) لأصل الحديث دون شاهده.

(197) العلل الكبير (2/ 684-ترتيبه).

في حديث أبان شيئًا ليس في حديث ثابت، وقال: إن كان هكذا فأحب أن يسميهما»[198].

قال ابن رجب في حكم إسقاطه: «وهذا مما لا يجوز فعله»[199].

وقال أبو حاتم عن الحديث من رواية معمر، عن ثابت، عن أنس: «منكر جدًا»[200].

وسبب استنكار هذه الرواية عن ثابت أن معمرًا قد تكلم في حديثه عن ثابت، فقال ابن المديني: «وفي أحاديث معمر عن ثابت أحاديث غرائب ومنكرة»[201]، وذكر أنها تشبه أحاديث أبان بن أبي عياش[202].

وقال أحمد - في رواية هلال بن العلاء -: «هذا عمل أبان - يعني أنه حديث أبان - وإنما معمر - يعني دلَّسه»[203].

وقال في رواية: «هذا حديث منكر، من حديث ثابت»[204]، وحديثه هذا في الشِّغار جزء من حديثنا هنا.

وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «إذا حدَّثك معمر عن العراقيين فخفْه إلا عن الزهري وابن طاوس؛ فإن حديثه عنهما مستقيم، وأما أهل الكوفة والبصرة فلا، وما عمل في حديث الأعمش شيئًا، قال: وحديث معمر عن ثابت وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة وعن هذا الضَّرب مضطرب كثير الأوهام»[205].

وقال الغلابي عن ابن معين: «معمر عن ثابت ضعيف»[206].

وقال العُقَيلي: «أنكرهم رواية عن ثابت: معمر»[207].

فهذا السند لا يصحُّ من هذه الجهة، ويزيده وهنًا أنَّ ابن أبي عياش متروك[208].

54) الثاني: رواه أبو جعفر الرازي - مرةً - قال ثنا الربيع بن أنس عنه[209].

(198) الكفاية (1197) للخطيب.

(199) شرح العلل (2/ 762).

(200) العلل، لابن أبي حاتم (1096).

(201) العلل، لابن المديني ص (72).

(202) شرح العلل، لابن رجب (2/ 501).

(203) شرح العلل (2/ 764).

(204) رواية المروذي (266).

(205) تاريخ ابن أبي خيثمة (1194و2760)، وتاريخ دمشق (59/ 414)، وشرح العلل (2/ 501و612)، والتهذيب (4/ 126).

(206) تاريخ دمشق (59/ 411)، وشرح العلل (2/ 657)، والتهذيب (4/ 125).

(207) شرح العلل (2/ 501).

(208) التقريب (142).

(209) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (22637)، وأحمد (12449)، والبزار (13/ 132)، وأبو داود في مسائل أحمد (1349)، والخلال في السنة (1448)، وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (3094)، والطحاوي في مشكله (1316و1317)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (594)، وقال الضياء في المختارة (2124و2125): «إسناد حسن».

55) الثالث: رواه أبو جعفر الرازي - أيضًا - عن حميد الطويل عنه[210].

وسيأتي[211] أن جماعة رووه عن حميد، عن الحسن، عن عمران، فهذان الطريقان الأخيران منكران؛ لأن أبا جعفر مختلف فيه كثيرًا[212].

فطرق حديث أنس لا تقويه.

عن جابر رضي الله عنه.

رواه جماعة عن أبي الزبير عنه:

56) الأول: رواه ابن جُرَيج عنه[213].

قال عبد الرزاق: «أهل مكة يقولون: ابن جُرَيج لم يسمع من أبي الزبير، إنما سمع ياسين»، وياسين هذا هو ابن معاذ: متروك[214].

(210) أخرجه أحمد (12449)، وأبو داود في مسائل أحمد (1349)، والخلال في السنة (1448)، وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (3093)، وقال الضياء في المختارة (2124 و2125): «إسناد حسن».

(211) رقم (60).

(212) التهذيب (4/ 503).

(213) أخرجه عبد الرزاق (10/ 206)، وابن أبي شيبة (22640) - كلاهما في المصنف - وأحمد (3/ 380)، وابن ماجه (3935)، وأبو داود (4391)، والطحاوي في مشكله (1314)، وابن حبان في التقاسيم (2489)، وزاد عنده: عن أبي الزبير وعمرو بن دينار عن جابر، ولا يصح، وصرح ابن جُرَيج في رواية عبد الرزاق ومن طريقه ابن حبان، وهو وهم من عبدالرزاق حيث خالفه جماعة، كما سيأتي عن النسائي.

(214) اللسان (6/ 315).

وقال أبو داود عقبه: «هذان الحديثان لم يسمعهما ابن جُرَيج من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جُرَيج من ياسين الزيات».

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن جُرَيج عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ، قال: (ليس على الخائن)، الحديث. فقال: لم يسمع ابن جُرَيج هذا الحديث من أبي الزبير، فقال: إنه سمع من يس الزَّيَّات عن أبي الزبير، فدلَّسه عليه، ويس ليس بالقوي»[215].

وقال النسائي: «وقد روى هذا الحديثَ عن ابن جُرَيج: عيسى بنُ يونس، والفضلُ بن موسى، وابنُ وهب، ومحمدُ بن ربيعة، ومخلدُ بن يزيد، وسلمةُ بن سعيد - بصري ثقة، قال ابن أبي صفوان: وكان خير أهل زمانه - فلم يقل أحد منهم «حدثني أبو الزبير»، ولا أحسبه سمعه من أبي الزبير»[216].

فالسند منقطع لا يصح، وابن جريج دلسه عن ياسين، وهو راويه أصلًا، كما سيأتي[217].

57) الثاني: أبو خلَف ياسين الزيات عنه[218].

(215) العلل (1353).

(216) الصغرى (4974)، والكبرى (8/ 40).

(217) رقم (57).

(218) أخرجه عبد الرزاق (10/ 206)، وابن أبي شيبة في المصنف (22640).

وياسين متروك كما سبق قبل قليل[219].

58) الثالث: رواه جماعة عن زهير بن معاوية عنه[220].

كذا رواه الجماعة عن زهير، وخالفهم أحمد بن عبد الله بن يونس، رواه عن زهير عن حميد عن الحسن عن عمران[221]، وكذا رواه جماعة عن حميد كما سيأتي[222].

وأحمد هذا، وإن كان ثقة حافظًا، فقد خالف جماعة، هم: حسن بن موسى، وموسى بن داود، ويحيى بن آدم، وأبو النضر، وعمرو بن خالد، وروايتهم أصح.

عن عبد الرحمن بن سمرة ﷺ.

59) رواه جماعة عن جَرير بن حازم عن يعلى بن حكيم عن أبي لَبِيد لِمَازَة بن زَبَّار عنه[223].

عن عمران بن حصين ﷺ.

60) رواه جماعة عن حميد الطويل[224]، وقتادة[225] - كليهما - عن الحسن عنه.

قال الترمذي: «حديث حسن صحيح».

وفي سماع الحسن من عمران خلاف.

فقال ابن محرز عن ابن معين، وسئل عن ذلك: «يقول أهل الكوفة ذاك، وأما أهل البصرة فلا يثبتون ذاك»[226].

و قال ابن المديني: «لم يسمع من عمران بن حصين شيئًا، لم يصح عن الحسن عن عمران من وجه صحيح ثبت»[227].

وذكر الحاكم عن البخاري ومسلم أن الحسن لم يسمع من عمران بن حصين، ثم قال: «والذي عندي أن الحسن سمع من عمران»[228].

والأرجح قول الجماعة؛ فهم أقدم وأعلم وأكثر، فالسند منقطع.

والحديث صحيح كما اختاره الترمذي.

---

(219) برقم (56).

(220) أخرجه أحمد (3/ 312و323و395)، والخلال في السنة (1564)، وأبو القاسم البغوي في مسند ابن الجعد (2749)، والطحاوي في مشكله (1313).

(221) أخرجه الطحاوي في مشكله (1315)، والطبراني في الكبير (18/ 170).

(222) رقم (60).

(223) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (890)، وأحمد (5/ 62و63)، والخلال في السنة (1569)، والطحاوي في مشكله (1311)، وابن أبي زمنين في أصول السنة (172)، وأبو نعيم في الصحابة (4586)، وابن عساكر (50/ 300).

(224) أخرجه أحمد (4/ 439و443و445)، والترمذي (1149)،= =وابن ماجه (3937)، والبزار (9/ 28)، والنسائي في الصغرى (3335 و3590)، والخلال في السنة (1566)، والطحاوي في مشكله (1315)، وشرح المعاني (3/ 49)، وابن حبان في التقاسيم (2488)، والطبراني في الكبير (18/ 147 و170)، والدارقطني (4/ 303).

(225) أخرجه الطبراني في الكبير (18/ 147) بسند حسن.

(226) رواية ابن محرز (1/ 130).

(227) العلل ص (94)، والمعرفة ليعقوب (2/ 52).

(228) المستدرك (8/ 388).

(11) **(من ترك قتل الحيات فليس مِنَّا)**[229].

عن عبد الله بن عباس ﷺ.

61) رواه جماعة عن عكرمة عنه، قال - لا أعلمه إلا رفع الحديث - أنه كان يأمر بقتل الحيات، وقال... بنحوه[230].

عن عبد الله بن مسعود ﷺ، **وله طريقان:**

62) الأول: رواه أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني عن المسيب بن رافع، عن عبد الله بن مسعود ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه أمر بقتل الحيات، وقال... بنحوه.

كذا رواه أسباط بن محمد[231]، وأبو كُدَينة يحيى بن المهلب[232] عنه.

وخالفهما شريك بن عبد الله النخعي، كما سيأتي في الطريق الثاني[233].

63) الثاني: رواه شريك عن أبي إسحاق الشيباني، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله ﷺ[234].

وهذا الوجه خطأ من شريك؛ لمخالفته صاحبي أبي إسحاق الشيباني فيما سبق[235]، وهما ثقتان. بخلاف شريك ففيه خلاف مشهور[236].

والطريق الأول اختلف فيه على أبي سحاق في رفعه ووقفه، فرجَّح أبو حاتم وقفه[237]، محتجًا برواية عبدالواحد بن زياد الذي أوقفه عن الشيباني!

وخالفه الدارقطني[238] فصحَّح رفعه، وذَكَرَ هو عبدَ الواحد بن زياد مع آخرين رفعوا الحديث، هم: أسباط بن محمد، وخالد بن عبد الله الواسطي، وعباد بن العوام، كما ذكر أن الذي وقفه هو أبو شهاب عبد ربه بن نافع الحنَّاط فقط.

فيظهر أن عبد الواحد اختلف عليه، ورواية أبي شهاب المرفوعة معلةٌ بالاختلاف في حاله[239]، ومخالفته لبقية الثقات الذين رفعوه.

---

(229) قال المناوي في فيض القدير (2/ 58): «(فليس منا) أي: من جملة ديننا أو العاملين بأمرنا، يعني: ليس من أهل طريقنا من يهاب الإقدام عليهن، ويتوقى قتلهن خوفًا من أن يُطلب بثأرهن، أو يُؤذى من قتلهن، كما كان أهل الجاهلية يدينون به. ذكره الزمخشري. والمراد الخوف المتوَهَّم. أما لو غلب على ظنه حصول ضرر منهن فلا ملام عليه، بل يلزمه ترك قتلهن».

(230) أخرجه معمر في جامعه (10/ 434-المصنف)، وأحمد (1/ 230و348)، وأبو داود (5250)، والطبراني في الكبير (11/ 301و314)، وأبو أحمد الحاكم في فوائده (87).

(231) أخرجه أحمد (1/ 420).

(232) أخرجه الطبراني في الكبير (10/ 207).

(233) رقم (63).

(234) أخرجه النسائي في الصغرى (3193)، والدينوري في المجالسة (1762)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (318)، والخطيب (12/ 242)، وابن عبد البر في التمهيد (16/ 24).

(235) رقم (62).

(236) التهذيب (2/ 164).

(237) العلل، لابن أبي حاتم (2/ 322).

(238) العلل (3/ 546).

(239) التهذيب (2/ 483).

وعلى كلٍ هو معلٌّ؛ فقد نفى أبو حاتم، وأبو زرعة[240] سماع المسيَّب من ابن مسعود.

فحديث ابن مسعود هذا لا يصح؛ لانقطاعه.

عن أبي هريرة ﷺ، وله طريقان:

64) الأول: رواه جماعة عن محمد بن عجلان عن أبيه عنه[241].

وسنده حسن.

وله علة سئل عنها الدارقطني، فقال: «يرويه ابن عجلان، واختلف عنه؛

فرواه زياد بن سعد، ويحيى القطان، وأبو عاصم النبيل عن ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة.

وخالفهم ابن عيينة، فرواه عن ابن عجلان، عن بكير بن عبد الله، عن عجلان، عن أبي هريرة[242].

ولعل محمد بن عجلان سمعه، عن أبيه، واستثبته من بكير بن الأشج»[243].

لكن يدل على أنها وهمٌ أمور:

الأول: أن ابن عيينة اختلف عليه في هذه الزيادة، حيث رواه إسحاق بن إسماعيل عنه بدونها[244].

الثاني: أن غالب رواية ابن عجلان عن أبيه بدون واسطة، وروايته بواسطة بكير قليلة.

الثالث: أن في الرواة عن محمد بن عجلان، ابنه عبد الله، وهو أعلم بأبيه من غيره، مع وجود جماعة متابعين له.

الرابع: أن عمرو بنَ الحارث، رواه عن بكير بن عبد الله عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ﷺ[245].

وعمرو أثبت من ابن عجلان بكثير.

65) الثاني: رواه أبو الجوَّاب الأحوص بن جوَّاب، عن عمار بن رزيق عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني بَشْمِين، عن أبي زرعة عن أبي هريرة ﷺ بلفظ: (من ترك الحيات خشية الثأر[246] فليس مِنَّا)[247].

(240) المراسيل، لابن أبي حاتم ص (207).

(241) أخرجه أحمد (2/ 432و520) - عن القطان، وصفوان بن عيسى -، والبزار (15/ 96) - عن القطان -، والطبري (1/ 240) - عن حيوة بن شريح -، والخلال في السنة (1327) - عن صفوان بن عيسى -، والطحاوي في مشكله (1338و2929) - عن أبي عاصم -، والطبراني في الأوسط (6223) عن عبد الله بن محمد بن عجلان -، وابن عبد البر في التمهيد (16/ 25)، والاستذكار (8/ 524) - عن القطان، ومحمد بن جعفر -، كلهم عن ابن عجلان بدون ذكر بكير.

(242) أخرجه أحمد (7366) - قال: قرئ على سفيان ... - وابن حبان في التقاسيم (2497) - عن إبراهيم بن بشار - عن سفيان.

(243) العلل (7/ 307).

(244) أخرجه أحمد (2/ 247)، وأبو داود (5206)، وابن عبد البر في التمهيد (16/ 24).

(245) أخرجه ابن حبان في التقاسيم (2498)، والطبراني في الكبير (12/ 296و310)، وأبو طاهر في المخلصيات (2674).

(246) قال ابن الأثير: «أي: من خشي غائلتها، وجبن عن قتلها؛ للذي قيل في الجاهلية: إنها تؤذي قاتلها، أو تصيبه بخبل، فقد فارق سنتنا، وخالف ما نحن عليه» - النهاية (1/ 84-أرب).

(247) أخرجه الطبراني في الأوسط (2113)، والكبير (19/ 193).

وسنده حسن؛ لأن بَشْمِين مختلف فيه، فوثقه ابن معين، والنسائي - في رواية عنهما - وابن حبان، وابن شاهين، وابن قانع، وضعفه ابن معين، والنسائي - في الرواية الأخرى - وأحمد، وابن سعد، والعجلي[248].

فالحديث صحيح بطريقيه.

(12) **(من حمل علينا السِّلاح فليس مِنَّا)**[249].

عن سلمة بن الأكوع ﷺ.

66) رواه عكرمة بن عمار، عن إياس بن سلمة بن الأكوع عنه[250].

عن عبد الله بن عمر ﷺ، وله طريقان:

67) الأول: رواه جماعة عن نافع عنه[251].

68) الثاني: رواه عبد الله بن دينار[252].

كذا رواه إبراهيم بن محمد القُورُسي قال: حدثنا مَعْن بن عيسى، عن مالك، عن نافع، وعبد الله بن دينار عنه.

وخالفه إبراهيم بن المنذر الحِزامي[253] - وهو صدوق - رواه عن مَعْن بدون ذكر ابن دينار، وهو ما رواه بقية أصحاب مالك[254] عنه، والقُورُسي لا يعرف، ولم أجد من ذكره!

فهذا الطريق منكر.

عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

69) رواه أبو أسامة عن بُرَيد بن عبد الله، عن أبي بُرْدة عنه[255].

عن أبي هريرة ﷺ، وله طرق:

70) الأول: رواه سهيل بن أبي صالح عن أبيه عنه[256].

71) الثاني: رواه ابن عجلان عن أبيه عنه[257].

(248) تهذيب الكمال، للمزي (4/ 355)، وتهذيبه لابن حجر (2/ 478).

(249) قال ابن حجر: «المراد: مَن حمل عليهم السلاح لقتالهم؛ لما فيه من إدخال الرعب عليهم، لا من حمله لحراستهم مثلًا، فإنه يحمله لهم لا عليهم، وقوله: (فليس منا) أي على طريقتنا، وأطلق اللفظ مع احتمال إرادة أنه ليس على الملة؛ للمبالغة في الزجر والتخويف» - الفتح (12/ 245).

(250) أخرجه مسلم (99)، وأخرجه الطيالسي في مسنده (1037) وغيره من طريق أيوب بن عتبة عن إياس، وأخرجه البخاري في تاريخه (4/ 149) تعليقًا من طريق سويد الفريعي، عن إياس به.

(251) أخرجه البخاري (6874و7070) عن مالك وجويرية، ومسلم (98) عن عبيد الله.

(252) أخرجه ابن حبان في التقاسيم (4186).

(253) أخرجه الطحاوي في مشكله (3/ 362) وابن منده في الإيمان (545).

(254) منهم: ابن مهدي، كما في مسند أحمد (5149)، وابن وهب وابن بكير والقعنبي، كما في مسند الموطأ؛ للغافقي (674).

(255) أخرجه البخاري (7071)، ومسلم (100).

(256) أخرجه مسلم (101).

(257) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (29412)، وأحمد (8341)، وابن ماجه (2575)، والبزار (15/ 91)، والخلال في السنة (1460)، وابن عدي (8/ 70)، وابن أبي زمنين في السنة (171)، والداني في الفتن (88)، والخطيب في تاريخه (12/ 381).

72) الثالث: رواه العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عنه[258].

73) الرابع: رواه داود بن المُحَبَّر بن قَحْذَم أبو سليمان البصري، ثنا مَيْسَرَة بن عبد ربه، عن أبي عائشة السعدي، عن يزيد بن عمر بن عبد العزيز، عن أبي سلمة عنه[259].

وداود[260] ومَيْسَرَة[261] متهمان بالكذب.

وقال الهيثمي[262] وابن حجر[263]: «هذا حديث موضوع».

74) الخامس: رواه أبو معشر عن محمد بن كعب، وموسى بن يسار عنه[264]

وأبو معشر نَجِيح ضعيف[265].

75) السادس: رواه يحيى بن عبيد الله بن موهب عن أبيه عنه[266].

ويحيى متروك[267].

76) السابع: رواه بحر بن كَنِيز السقاء عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عنه[268].

وبحر ضعيف[269].

عن الحسن البصري.

77) رواه معاذ بن معاذ عن عوف بن أبي جميلة عنه[270].

وهذا السند مرسل، ومراسيل الحسن مضعّفة[271]، لكن وروده مرفوعًا يقويه هنا.

(13)(من علم الرمي ثم تركه: فليس مِنَّا-أو-قد عصى)[272].

عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

78) رواه الحارث بن يعقوب عن عبد الرحمن بن شِمَاسة عنه[273].

(14) (من غشنا فليس مِنَّا)[274].

عن أبي الحمراء رضي الله عنه.

79) رواه يونس بن أبي إسحاق عن أبي داود

(258) أخرجه ابن منده في الإيمان (549) من طريقين عن العلاء.

(259) أخرجه الحارث في مسنده (205-زوائد).

(260) التهذيب (1/ 570).

(261) لسان الميزان (8/ 234).

(262) بغية الباحث (205).

(263) المطالب العالية (2584).

(264) أخرجه ابن ماجه (2575).

(265) التقريب (7100).

(266) أخرجه ابن عدي (8/ 342).

(267) التقريب (7599).

(268) أخرجه ابن عدي في الكامل (2/ 214).

(269) التقريب (637).

(270) أخرجه مسلم في المقدمة (1/ 22).

(271) المعرفة، ليعقوب (3/ 239)، والموقظة، للذهبي ص (40).

(272) قال ابن الجوزي في كشف المشكل (4/ 141): «قوله: (ليس منا) أي: ليس على سيرتنا؛ وهذا لأن الرمي من آلة الجهاد، فإذا تركه من علمه نسيه».

(273) أخرجه مسلم (1919).

(274) قال الخطابي في المعالم (2/ 433): «معناه: ليس على سيرتنا ومذهبنا، يريد أن من غش أخاه، وترك مناصحته، فإنه قد ترك اتباعي والتمسك بسنتي ... ويشهد لذلك قوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي ۖ وَمَنْ عَصَانِي فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (إبراهيم: 36)».

نفيع بن الحارث عنه[275].

قال الترمذي عن البخاري في هذا الحديث: «لا يصح لأبي الحمْراء عن النبي ﷺ حديث»[276].

ونُفَيع متروك[277]، فالحديث لا يصح.

عن أبي هريرة ﷺ، وله طرق:

80) الأول: رواه سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عنه[278].

81) الثاني: رواه العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه عنه[279].

82) الثالث: رواه كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عنه[280].

وكثير ضعيف[281].

83) الرابع: رواه محمد بن النعمان بن بشير عن عبد العزيز الأويسي، عن الدَّراوَرْدِي، عن ثور بن زيد، عن أبي الغيث سالم عنه[282]، وفي أوله: (ومن رمانا بالليل...).

وهذا سند لا بأس به.

الخامس: رواه أبو سلمة، وعنه طرق:

84) الأول: رواه الخليل بن مرة عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة عنه[283].

والخليل ضعيف[284].

85) الثاني: أبو رواه بحر بن كَنِيز السقاء عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة عنه[285].

وبحر قد سبق[286] بيان ضعفه.

86) الثالث: رواه داود بن المُحَبَّر، ثنا مَيْسَرَة بن عبد ربه، عن أبي عائشة السعدي، عن يزيد بن عمر بن عبد العزيز عنه.

وقد تقدم[287] الكلام على ضعفه الشديد.

فأصح الطرق لحديث أبي هريرة ﷺ: الأول، فالثاني، وما عداهما لا يصح.

(275) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (721)، وابن ماجه (2225)، والترمذي في العلل الكبير (1/ 528)، والدولابي (160و161)، وابن عدي (8/ 153)، والطبراني (22/ 199)، وأبو أحمد الحاكم في الأسماء والكنى (4/ 199)، وأبو نعيم في أخباره (1/ 173)، وفي تسمية من روى عن الفضل (28).

(276) العلل الكبير (1/ 528).

(277) التقريب (7181).

(278) أخرجه مسلم (101).

(279) أخرجه أحمد (2/ 242)، وابن ماجه (2224)، وأبو داود (3446)، وأخرجه مسلم (102) بلفظ: مني.

(280) أخرجه البزار (14/ 391).

(281) التهذيب (3/ 458).

(282) أخرجه ابن منده في الإيمان (553).

(283) أخرجه الدارقطني في الأفراد (5697-أطرافه).

(284) التقريب (1757).

(285) أخرجه ابن عدي (2/ 214).

(286) رقم (76).

(287) رقم (73).

(15) (من لم يأخذ من شاربه فليس مِنَّا)[288].

عن زيد بن أرقم ﷺ، وله طريقان:

87) الأول: رواه جماعة عن يوسف بن صهيب عن حَبيب بن يسار عنه[289].

قال الترمذي: «حسن صحيح».

وقال ابن حجر: «سنده قوي»[290].

88) الثاني: رواه مصعب بن سلَّام عن الزِّبرِقان بن عبد الله السَّرَّاج، عن حبيب بن يسار عنه[291].

قال أحمد بن حنبل: «مصعب بن سلام انقلبت عليه أحاديث يوسف بن صهيب جعلها عن الزبرقان السراج»[292].

قال ابن عدي معقبًا على هذا: «وهذا الذي قال أحمد انقلبت عليه في مصعب، أراد أن يقول: يوسف بن صهيب، فقال: عن الزِّبرقان السَّرَّاج».

وقال البرْذَعي لأبي زرعة الرازي: «مصعب بن سلَّام؟ قال: ضعيف الحديث. قلت: حدَّث عن أبي بكر الزِّبرِقان، عن حبيب بن يسار، عن زيد بن أرقم: (ليس منا من لم يأخذ من شاربه؟) فقال: منكر، إنما روى هذا يوسف بن صهيب، وأنكره عن الزِّبرِقان»[293].

ومصعب ضعيف[294].

فالحديث صحيح بطريقه الأول.

(16) (من لم يوتر فليس مِنَّا)[295].

عن بريدة بن الحصيب ﷺ.

89) رواه أبو المنِيب عن عبد الله بن بريدة عنه[296].

---

(288) قال المناوي في فيض القدير (6/ 222): «ما طال حتى يبين الشَّفَة بيانًا ظاهرًا (فليس منا) أي: ليس على طريقتنا الإسلامية. وأخذ بظاهره جمع، فأوجبوا قصَّه، والجمهور على الندب».

(289) أخرجه ابن أبي شيبة (25883)، وأحمد (4/ 366)، وعبد بن حميد (264)، والترمذي (2961) - وصححه -، ويعقوب في المعرفة (3/ 271)، والنسائي في الصغرى (13و5047)، والعقيلي (4/ 195)، وابن حبان في التقاسيم (2499)، والطبراني في الكبير (5/ 185)، والأوسط (1/ 167 و8/ 37)، وابن عدي في الكامل (6/ 362)، والدارقطني في الأفراد (2115-أطرافه)، والبيهقي في الشعب (5/ 222)، والآداب (381)، والقضاعي في مسند الشهاب (356-358)، وابن عبد البر في التمهيد (21/ 63و24/ 144)، والخطيب في تاريخه (11/ 324)، والجامع (864)، وأخرجه الطحاوي في مشكله (1349) لكنه زاد أبا رملة قبل زيد.

(290) الفتح (10/ 337).

(291) أخرجه العقيلي (4/ 195)، وابن عدي في الكامل (9/ 582)، والطبراني في الكبير (5/ 185)، والأوسط (3027)، والصغير (270) والدارقطني في الأفراد (2115-أطرافه).

(292) الكامل، لابن عدي (9/ 582)

(293) الضعفاء عن أبي زرعة الرازي، للبرذعي (2/ 332).

(294) التهذيب (4/ 84).

(295) قال الخطابي في المعالم (1/ 394): «معنى هذا الكلام التحريض على الوتر والترغيب فيه وقوله: (ليس منا) معناه: من لم يوتر رغبة عن السنة فليس منا ... وقد أجمع أهل العلم على أن الوتر ليس بفريضة ...».

(296) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (6927)، وأحمد (5/ 357)،=

وأبو المنيب عبيد الله العَتَكي مختلف، فضعفه البخاري والعقيلي والنسائي – في رواية، ووثقه في أخرى – ووافقه عليها ابن معين[297]

ولا يصح الحديث لشدَّة التَّفرُّد والغرابة؛ لأن الوتر سنة مؤكدة، ولا يرد الوعيد على تركها عادةً.

* * *

خاتمة البحث

الأحاديث الواردة فيمن ليس منا كثيرة جدًا،وقد قام الباحث بانتقاء ما ورد في الكتب الستة فقط، مع دراستها، وبيان معانيها، وعللها، والحكم عليها. وقد أوضحت هذه الدراسة المعنى الخاص بالنفي الوارد في الحديث (ليس منا)، واختلاف السّلف في توجيهه، والراجح من الأقوال فيه، وأنه ينبي عليه مسائل في العقيدة والفقه والآداب ونحوها.

وأوصي في هذا المقام بأمرين هما:

1 – أهمية الحذر مما ورد وصفه في الأحاديث الثابتة، خصوصًا لأهل الحديث المشتغلين به.

2 – أهمية مثل هذه الموضوعات الخاصة في الحديث النبوي، وأنه ينبغي التقصي في جمعها قبل دراستها موضوعيًا.

والله أعلم، وصلِّ اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

* * *

فهرس المصادر والمراجع

الآحاد والمثاني. ابن أبي عاصم، أبو بكر أحمد بن عمرو. تحقيق: د. باسم بن فيصل الجوابرة، د.ط، الرياض: دار الرَّاية ، 1411هـ.

أخبار مكة. الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق. تحقيق: عبدالملك الدهيش، ط1، مكة المكرمة: مكتبة النهضة، 1407هـ.

أخلاق أهل القرآن. الآجُري، أبو بكر محمد بن الحسين. تحقيق: محمد عمرو، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

الأدب المفرد. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. د.ط، القاهرة: مكتبة الآداب، 1400هـ.

الأذكار. النووي، محيي الدين يحيى. تحقيق: محمد رياض خورشيد. ط3، دمشق: مكتبة الغزالي، 1406هـ.

الأسامي والكنى. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد. تحقيق: يوسف الدخيل، ط1، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1434هـ.

الإصابة في معرفة الصحابة. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: د. عبد الله التركي، ط1، القاهرة: دار هجر، 1429هـ.

أصول السنة. ابن أبي زمنين، محمد بن عبد الله. تحقيق: عبد الله

=وأبو داود (1419)، وابن نصر في الوتر ص (268– المختصر)، والدولابي (1730)، والحاكم (1/ 305) – وصححه فتعقبه الذهبي –، والبيهقي في الكبير (4524)، والخطيب في تاريخه (5/ 175).

(297) التهذيب (3/ 17).

البخاري، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1415هـ.

أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني. القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر. تحقيق: جابر السريع، ط1، الرياض: دار التدمرية، 1428هـ.

الإفصاح عن معاني الصحاح. ابن هبيرة، الوزير عون الدين يحيى. تحقيق: د. فؤاد أحمد، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1435هـ.

الأمالي. ابن بشران، عبد الملك بن محمد الأموي. تحقيق: عادل العزازي، ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ.

الأمثال. أبو الشَّيخ، عبد الله بن محمد الأنصاري. تحقيق: عبد العلي عبدالحميد، ط1، الهند: الدار السلفية، 1402هـ.

الإيمان. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: الألباني، ط2، د.م: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

الإيمان. ابن منده، محمد بن إسحاق. تحقيق: د. علي الفقيهي، ط1، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1401هـ.

البحر الزَّخار. البزَّار، أبو بكر أحمد بن عمرو. تحقيق: د. محفوظ الرحمن السلفي، ط1، بيروت: مؤسسة علوم القرآن، 1409هـ.

بغية الباحث. الهيثمي، علي بن أبي بكر. تحقيق: مسعد السعدني، د.ط، القاهرة: دار الطلائع، د.ت.

التاريخ. ابن زهير، أحمد بن أبي خيثمة. تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، ط1، القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1427هـ.

تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. د.ط، بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

تاريخ دمشق. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن. تحقيق: عمر العمروي، ط1، بيروت: دار الفكر، 1415هـ.

التاريخ الكبير. البخاري، محمد بن إسماعيل. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.

تاريخ واسط. بحشل، أسلم بن سهل الواسطي. تحقيق: كوركيس عواد، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1406هـ.

تالي تلخيص المتشابه. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: مشهور بن حسن، ط1، الرياض: دار الصميعي، 1417هـ.

تحفة الأشراف. المزِّي، يوسف بن عبد الرحمن. تحقيق: عبد الصمد بن شرف الدين، ط1، الهند: الدار القيِّمة، 1384هـ.

تسمية من روى عن الفضل. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله بن أحمد. تحقيق: عبد الله الجديع، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1409هـ.

التقاسيم والأنواع. البستي، أبو حاتم محمد بن حبَّان. تحقيق: محمد وخالص، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1433هـ.

تقريب التَّهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد عوَّامة، ط2، جدة: دار المنهاج، 1430هـ.

التَّمهيد. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله. تحقيق: جماعة، د.ط، المغرب: وزارة الأوقاف، د.ت.

تهذيب الأسماء واللغات. النووي، أبو زكريا محيي الدين بن شرف. د.ط، مصر: إدارة الطباعة المنيرية، د.ت.

تهذيب التهذيب. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. اعتناء: إبراهيم وعادل، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1416هـ.

تهذيب الكمال. المزِّي، يوسف بن عبد الرحمن. تحقيق: بشَّار عوَّاد، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1431هـ.

الجامع. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. تحقيق: مركز البحوث، ط1، القاهرة: دار التأصيل، 1435هـ.

الجامع. معمر بن راشد، ابن أبي عمرو الأزدي – آخر مصنف عبد الرزاق –. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

الجامع الصَّحيح. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. النسخة السلطانية، تقديم: نشأت بن كمال، ط1، القاهرة: مكتبة الطبري، 1431هـ.

الجامع لشعب الإيمان. البيهقي، أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: مختار الندوي، ط1، الهند: الدار السلفية، 1416هـ.

الجرح والتعديل. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف، 1371هـ، تصوير: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

جزء ابن شاذان. ابن شلذان، أبو علي الحسن بن خلف، (كتاب الكتروني)، د.ت.

حديث السراج. الشحامي، زاهر بن طاه. تحقيق: حسين بن عكاشة، ط2، القاهرة: الفاروق، 1425هـ.

حلية الأولياء. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. ط5، بيروت: دار بيان، 1407هـ.

الخلعيات. الخلعي، أبو الحسن علي بن الحسن. تخريج: أحمد بن الحسن الشيرازي. اعتنى به: صالح اللحام، ط1، د.م: الدار العثمانية، 1431هـ.

الدعاء. الضبي، محمد بن الفضيل. تحقيق: أحمد البزرة، ط1، د.م: مكتبة لينة، 1415هـ.

الزهد. هناد بن السري، أبو السري بن مصعب. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي، ط1، الكويت: دار الخلفاء، 1406هـ.

السنة. الخلال، أبو بكر أحمد بن محمد. تحقيق: د. عطية الزهراني، ط1، الرياض: دار الراية، 1410هـ.

السنن. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. تحقيق: محمد عوامة، ط3، جدة: دار القبلة، 1431هـ.

السنن. الدَّارمي، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن. تحقيق: نبيل العمري، ط1، د.م: دار البشائر الإسلامية، 1419هـ.

السنن. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد. تحقيق: محمد فؤاد، د.ط، تركيا: المكتبة الإسلامية، د.ت.

السنن الصُّغرى. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. ط1، الرياض: دار السلام، 1420هـ.

السنن الكبرى. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. تحقيق: مركز البحوث، ط1، القاهرة: دار التأصيل، 1433هـ.

السنن الكبير. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين. تحقيق: د. عبد الله التركي، ط1، القاهرة: دار هجر، 1432هـ.

سؤالات الحاكم. الدارقطني، علي بن عمر أبو الحسن. تحقيق: موفق عبد القادر، ط1، الرياض: مكتبة المعارف، 1404هـ.

سير أعلام النبلاء. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ.

شرح علل الترمذي. ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن. تحقيق: نور الدين عتر، ط1، بيروت: دار الملاح، 1398هـ.

الصَّحيح المسند. القشيري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد فؤاد، ط1، تركيا: المكتبة الإسلامية، 1374هـ.

صيانة صحيح مسلم. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن. تحقيق: موفق عبد القادر، ط2، بيروت: دار الغرب، 1408هـ.

الضُّعفاء الكبير. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو. تحقيق:

عبد المعطي قلعجي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1404هـ.

الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي. أبو زرعة، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي. تحقيق: د. سعدي الهاشمي، ط1، المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1402هـ.

طبقات المحدثين بأصبهان. أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري. تحقيق: عبد الغفور البلوشي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1412هـ.

العلل. ابن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي. تحقيق: محمد الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1980م.

العلل الكبير. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى. ترتيب: أبي طالب القاضي. تحقيق: حمزة مصطفى، ط1، الأردن: مكتبة الأقصى، 1406هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر. تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، وخالد المصري، ط1، الرياض: دار طيبة، 1432هـ.

العلل ومعرفة الرجال عن أحمد. رواية المروذي وغيره. تحقيق: وصي الله عباس، ط1، بومباي: الدار السلفية، 1408هـ.

علل الحديث. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. تحقيق: محمد الدباسي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1424هـ.

عمل اليوم والليلة. الدينوري، أحمد بن محمد. ابن السني. تحقيق: بشير عيون، ط1، دمشق: مكتبة دار البيان، 1407هـ.

العيال. ابن أبي الدنيا، أبو بكر عبد الله بن محمد. تحقيق: فاضل الرقي، ط1، الرياض: دار أطلس الخضراء، 1433هـ.

غريب الحديث. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام. ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف، 1384هـ.

الفتن. الدَّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد. تحقيق: رضا الله المباركفوري، ط1، الرياض: دار العاصمة، 1416هـ.

فتح الباري. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. ط3، الرياض: دار السلام، 1421هـ.

فضائل القرآن. الهروي، أبو عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: جماعة، ط1، دمشق وبيروت: دار ابن كثير، 1415هـ.

الفوائد. الحاكم، أبو أحمد محمد بن محمد، (كتاب الكتروني).

الفوائد. الرازي، تمام بن محمد. تحقيق: حمدي السلفي، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1412هـ.

الفوائد الغيلانية. الشافعي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه. تحقيق: حلمي كامل، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي، 1417هـ.

قيام الليل. المرزوي، محمد بن نصر – اختصار المقريزي –. إشراف: محمد عبد القادر، ط1، باكستان: حديث أكادمي، 1408هـ.

الكامل في أسماء الرجال. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله. تحقيق: محمد أنس، ط1، دمشق: الرسالة العالمية، 1433هـ.

كشف الأستار عن زوائد البزَّار. الهيثمي، علي بن أبي بكر. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.

كشف المشكل. ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي. تحقيق: علي البواب، ط1، الرياض: دار الوطن، 1418هـ.

الكفاية في علم الرِّواية. الخطيب الغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. تحقيق: ماهر الفحل، ط1، الرياض: دار ابن الجوزي،

1432هـ.

الكنى. الدولابي، أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري. تحقيق: نظر الفريابي، ط1، بيروت: دار ابن حزم، 1421هـ.

لسان الميزان. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، بيروت: دار البشائر، 1423هـ.

المجالسة. الدينوري، أحمد بن مروان. ط1، د.م: دار ابن حزم، 1423هـ.

مجمع الزوائد. الهيثمي، علي بن أبي بكر. ط3، بيروت: دار الكتاب، 1402هـ.

مجموع فتاوى ابن تيمية. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم. جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد القاسم. د.ط، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ.

المخلصيات. أبو طاهر البغدادي، محمدِ بنِ عبدِالرحمنِ بنِ العباسِ. تحقيق: نبيل سعد، ط1، د.م: دار النوادر، 1429هـ.

المدخل إلى السنن. البيهقي، أحمد بن الحسين. تحقيق: محمد ضياء الأعظمي، د.ط، الكويت: دار الخلفاء، د.ط.

المراسيل. الرازي، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم. تحقيق: شكر الله القوجاني، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ.

المستخرج من الأحاديث المختارة. عبد الواحد المقدسي، ضياء الدين محمد. تحقيق: عبد الملك الدهيش، ط1، د.م: مكتبة النهضة الحديثة، 1412هـ.

المستدرك على الصحيحين. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله. تحقيق: مركز البحوث، ط1، القاهرة: دار التأصيل، 1435هـ.

مسائل أحمد. السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث. تقديم: محمد رشيد رِضا، د.ط، بيروت: دار المعرفة، د.ت.

مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه. رواية: حرب الكرماني. تحقيق: د. ناصر السلامة، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1425هـ.

المسالك في شرح موطأ مالك. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله. تحقيق: السليماني، ط1، بيروت: دار الغرب، 1428هـ.

المستخرج. أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. تحقيق: محمد الشافعي، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1417هـ.

المسند. أبو داود الطَّيالسي، سليمان بن داود. تحقيق: د. محمد التركي، ط1، مصر: هجر، 1419هـ.

المسند. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد. تحقيق: جماعة، ط1، بيروت: عالم الكتب، 1419هـ.

المسند. أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. تحقيق: أيمن الدِّمشقي، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1419هـ.

المسند. أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي. تحقيق: خليل شيحا، ط1، بيروت: دار المعرفة، 1426هـ.

المسند. ابن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم. تحقيق: عبدالغفور البلوشي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، 1412هـ.

المسند. الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب. تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1410هـ.

المسند. الحُميدي، عبد الله بن الزبير. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، د.ط، بيروت: عالم الكتب، د.ت.

المسند. الكشي، أبو محمد عبد الحميد بن حميد. – المنتخب منه –. تحقيق: السامرائي، والصعيدي، ط1، القاهرة: مكتبة السُّنة، 1408هـ.

المسند. الروياني، محمد بن هارون. تحقيق: أيمن أبو يماني، ط1، مكة المكرمة: مؤسسة قرطبة، 1416هـ.

مسند سعد بن أبي وقاص ﷺ. الدَّورقي، أحمد بن إبراهيم. تحقيق: عامر صبري، ط1، بيروت: دار البشائر، 1407هـ.

مسند الشهاب. القضاعي، محمد بن سلامة. تحقيق: حمدي السلفي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.

مسند علي بن الجعد. البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد. تحقيق: عبد الهادي بن عبد القادر، ط1، الكويت: مكتبة الفلاح، 1405هـ.

مسند الموطأ. الجوهري، القاسم الغافقي. تحقيق: لطفي وطه، ط1، بيروت: دار الغرب، 1997م.

مشكل الآثار. الطَّحاوي، أحمد بن محمد. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ.

المشيخة. ابن طهمان، أبو سعيد إبراهيم. تحقيق: د. محمد مالك، ط1، دمشق: مجمع اللغة العربية، 1403هـ.

المصنف. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد. تحقيق: الجمعة، واللحيدان، ط1، الرياض: مكتبة الرشد، 1425هـ.

المصنف. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية. ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: د. سعد الشثري، ط2، الرياض: دار العاصمة، 1431هـ.

معالم السنن. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد. تحقيق: سعد عمر، وشعبان، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1433هـ.

المعجم. ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد. تحقيق: أحمد البلوشي، ط1، الرياض: مكتبة الكوثر، 1412هـ.

المعجم الأوسط. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: طارق بن عوض الله، ط1، القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ.

معجم الصحابة. ابن قانع، أبو الحسين عبد الباقي الأموي. تحقيق: صلاح المصراتي، ط1، المدينة المنورة: مكتبة الغرباء الأثرية، 1418هـ.

معجم الصحابة. البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد. تحقيق: محمد الأمين الجكني، ط1، الكويت: مكتبة دار البيان، 1421هـ.

المعجم الكبير. الطبراني، سليمان بن أحمد. تحقيق: حمدي السلفي، د.ط، د.م: د.ن، د.ت.

المعرفة والتاريخ. الفسوي، يعقوب بن سفيان. تحقيق: أكرم العمري، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1401هـ.

معرفة الرجال عن يحيى بن معين وغيره، رواية أحمد بن محمد بن قاسم بن مُحْرِز. يحيى بن معين، أبو زكريا بن عون بن زياد. تحقيق: محمد بن علي الأزهري. ط1، القاهرة: مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1430هـ.

المقاييس في اللغة. ابن فارس، أبو زكريا أحمد. تحقيق: عبد السلام هارون، د.ط، بيروت: دار الجيل، 1420هـ.

مكارم الأخلاق. الخرائطي، محمد بن جعفر. تحقيق: سعاد الخندقاوي، ط1، مصر: مطبعة المدني، 1411هـ.

المنتخب من علل الخلال. ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد. تحقيق: طارق بن عوض الله، ط1، الرياض: دار الراية، 1419هـ.

المنهيات. الترمذي، أبو عبد الله الحكيم. تحقيق: محمد السعيد، ط1، د.م: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

الموضح لأوهام الجمع والتفريق. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد

بن علي. تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط1، الهند: مجلس دائرة المعارف، تصوير: مؤسسة الكتب الثقافية، 1378هـ.

الموقظة. الذهبي، محمد بن أحمد. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط1، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1405هـ.

نسخة الزبير. الهلالي، بشر بن الحسين. (كتاب الكتروني)، د.ت.

النهاية في غريب الحديث. ابن الأثير، المبارك بن محمد الجزري. تحقيق: د. أحمد الخراط، ط1، مكة المكرمة: المكتبة المكية، 1434هـ.

الوتر. المرزوي، محمد بن نصر – اختصار المقريزي –. إشراف: محمد عبد القادر، ط1، باكستان: حديث أكادمي، 1408هـ.

***